الواقع والخيال

(الرقابة والإبداع في ظل ثلاث أنظمة مختلفة)

برنامج حرية الإبداع

إعـــــداد

سالي الحق

حسام فازولا

تحريــــــــر

مصطفى شوقي

تصــميم الغـلاف
و التنسيق الداخلي



النــاشــر
مؤسسـة حريـة الفكـر و التعبيــر

٤ شارع أحمد باشا - الدور السادس
جـــاردن ســيتي - القـــاهــرة.
ت/ف: ٢٧٩٢٦٢٨١ - ٠٢ / ٠٠٢
info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

صدرت تلك الدراسة بدعم من منظمة المجتمع المنفتح، السفارة الهولندية، السفارة السويدية.

المحتوى

مقدمة

يُعد التعبير الفني أكثر صور التعبير تعرُضاً للقيود والتضييق في مصر منذ أمدٍ بعيد، وذلك نظراً لما يُحدثه من أثر بالغ على تطور الحركة الثقافية والاجتماعية والسياسية في أي مجتمع، وهذا لما تملكه الفنون بمختلف أشكالها من قدرة على التعبير الرمزي عن قيم محددة بأسلوب سلس وبسيط قادر على الوصول للجمهور دون حواجز أو عوائق معقدة، وهو ما يجعله قادراً على التأثير في مراكز القوى القائمة في أي دولة.

علّق الفنانون والمبدعون المصريون آمالاً عريضة على ثورة ٢٥ يناير وما يمكن أن تحدثُه من تحرير لمساحات الإبداع الفني وإزالة كافة القيود المفروضة عليه، وذلك بعد أن أطاحت الثورة بالسلطة الأبوية التي فرضت نفسها وصياً على مختلف صور التعبير والإبداع، تمنع وتمنح وتحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض للعرض على الجمهور من خلال استخدام تعبيرات غامضة وفضفاضة مثل "النظام العام والآداب العامة ومصالح الدولة العليا"، ولكن واقع الرقابة على حرية الإبداع والتعبير الفني في مصر لم يتغير كثيراً، حيث ظلت هناك إرادة سياسية مشتركة بين الأنظمة الثلاثة التي تعاقبت على حكم مصر منذ فبراير ٢٠١١ وحتى اليوم، ترفض إطلاق حرية التعبير الفني، رغم الاختلاف الكبير بين مرجعية تلك الأنظمة الفكرية والإيديولوجية، والتي كان من بينها نظام الرئيس السابق "محمد مرسي" المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

ولكن رغم كل القيود المفروضة على حرية الإبداع والتعبير الفني في مصر إلا أن الثورة استطاعت بالفعل تحرير مساحات وآفاق جديدة لوسائل التعبير الفني، حيث ازدهرت فنون الشارع بمختلف أشكالها، وشهدت صناعة الفنون في مصر ظهور مجموعات جديدة تبنت تجارب للسينما والموسيقى المستقلة، بالإضافة إلى انطلاقة فن الجرافيتي وغيره من الفنون، وصولاً لاستغلال الميادين العامة كساحات للفن المستقل، وهو ما خلق نوع مختلف من التواصل بين المبدعين والجمهور.

تحاول هذه الدراسة أن تُلقي الضوء على السلوك الرقابي للأنظمة الثلاثة التي تعاقبت على إدارة شئون الدولة المصرية في السنوات الأخيرة بعد ثورة يناير، وانعكاس رؤيتهم لدور الفن والإبداع في النهوض بالمجتمعات على مساحة الحرية التي تمتعت بها حرية الإبداع والتعبير الفني.

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة مفهوم الرقابة على حرية الإبداع والتعبير الفني -بمختلف أشكاله- في الفترة ما بين يناير ٢٠١١ وحتى اليوم، حيث تعاقبت على إدارة شئون الدولة المصرية ثلاثة أنظمة مختلفة والعديد من الحكومات التي لم تضع حرية التعبير الفني على أجندة أولوياتها بأي درجة، على عكس ما كان مأمولاً بعد انتفاضة جماهيرية كبيرة أطاحت بسلطة كانت تضع نفسها وصياً على كافة أشكال التعبير والإبداع في المجتمع المصري، إلا أن الوضع لم يتغير كثيراً سواء على المستوى التشريعي المنظم لعملية الرقابة على الإبداع في مصر (الدستور والقانون) أو على مستوى ممارسات القائمين على عملية الرقابة ورؤيتهم للدور المنوط بهم، وهو ما يعكس عدم الوعي بدور الفن بأشكاله المختلفة في تطوير الحركة الثقافية والاجتماعية في العالم بأسره.

يتناول **القسم الأول** من الدراسة تعريف لمفهوم الرقابة؛ ونشأتها، والتطور التشريعي للقوانين المنظمة لعملية الرقابة على حرية الإبداع والتعبير الفني في مصر، منذ صدور أول قانون، في أكتوبر ١٨٨١، والذي يعطي للحكومة الحق في مصادرة كل الأعمال سواء مكتوبة أو مرسومة أو معروضة التي ترى الحكومة أنها تحمل رأياً معارضاً "للنظام العمومي والآداب أو الدين"، وحتى صدور القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعني بتنظيم عملية الرقابة على المصنفات الفنية. كما تستعرض الصلاحيات الواسعة التي أعطاها القانون لجهة الرقابة في التقييد على حرية الإبداع والتعبير الفني بهدف تقليص دور الفنون التاريخي في تحدي القيم والممارسات المعادية لحريات الأفراد، ولحقوق الإنسان في المجتمع المصري. ثم تنتقل للتعريف بهيئات الرقابة على الإبداع في مصر وأدوارها، والتي تتمثل في "جهاز الرقابة على المصنفات الفنية" التابع لوزارة الثقافة، و "جهاز الرقابة على المطبوعات" التابع لوزارة الإعلام، واللذين يقع تحت اختصاصهما قانوناً ممارسة الرقابة من حذف أو تعديل أو مصادرة أو إعطاء تصريحات بأعمال معينة ومنع غيرها.

وصولاً لتدخل مؤسسات أخرى في الرقابة على حرية الإبداع في مصر ومنها هيئات دينية مثل الأزهر والكنيسة أو نقابات فنية مثل «نقابة المهن التمثيلية» و«نقابة المهن السينمائية» أو بعض الأجهزة الأمنية. وأحياناً تكون ممارسة الرقابة ناتجة عن قرارات مسئولين في الحكومة لأسباب سياسية، وهو ما ينزع عن الأجهزة المعنية بعملية الرقابة على حرية التعبير الفني استقلاليتها في أداء دورها ومهامها المنوط لها طبقاً للقانون.

ويتناول **القسم الثاني** من الدراسة أثر الثورة على تطور وسائل التعبير الفني، والآفاق الجديدة التي أتاحتها لفنون الشارع، ودور ذلك في إثراء مساحات تواصل الفنانين والمبدعين مع الجمهور المستهدف، وانعكاس هذا الازدهار -بشكل واضح- على انطلاقة فن «الجرافيتي» ومسرح الشارع والتجارب الموسيقية والسينمائية المستقلة، التي حاولت تغيير النمط الاجتماعي السائد عن صناعة الفنون في مصر، وأخيراً في استخدام ميادين مصر كساحات للفن المستقل؛ مما جعلنا أمام حالة حراك ثوري واجتماعي تفتح أفاق جديدة واعدة لحرية التعبير الفني في مصر.

وأخيراً يتناول **القسم الثالث** من الدراسة حصر تقريبي لما استطاع فريق عمل التقرير رصده من انتهاكات بشأن حرية الإبداع والتعبير الفني في مصر – على مدار ثلاثة أنظمة متعاقبة- في الفترة ما بين يناير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٤، في محاولة لإبراز مؤشرات تصف السلوك الرقابي للجهات المعنية بالرقابة على الفنون في مصر.

الرقابة على الإبداع في مصر

طبقاً لقاموس "ويبستر" الرقابة تعني التفتيش من أجل قمع أو حذف أي شيء يعتبر مرفوضاً، نشأت كلمة "رقابة" في روما القديمة، عندما عيّنت الحكومة مسئولين رسميين للقيام بإجراءات التعداد والإشراف على الآداب العامة، فالرقابة دائماً ما تحدث عندما ينجح بعض الناس في فرض سيطرتهم السياسية أو قيمهم الأخلاقية على الآخرين من خلال قمع الكلمات أو الصور أو الأفكار التي يجدونها مضادة لمعاييرهم أو أخلاقهم[١].

من الصعب تحديد بداية الرقابة في مصر وربط أول نشاط لممارسة الرقابة بتاريخ محدد، يرى البعض أن الرقابة هي نشاط يتم ممارسته منذ بداية التعبير الفني ولا يرتبط بالضرورة بظهور القوانين التي تعنى بالرقابة، فعلى سبيل المثال اعترض الخديوي إسماعيل على مسرحية (الضرتان) -سنة ١٨٧٠-ليعقوب صنوع- أحد رواد المسرح و الصحافة الساخرة في مصر- وذلك لما رآه في المسرحية من إساءة لمتعددي الزيجات، وهو ما أُعتبر إساءة للخديوي شخصياً. لاحقاً وتحديداً في أكتوبر ١٨٨١ صدر أول قانون يعطي الحق للحكومة في مصادرة كل الأعمال سواء مكتوبة أو مرسومة أو معروضة والتي ترى الحكومة أنها تحمل رأياً معارضاً "للنظام العمومي والآداب أو الدين"[٢]. لم تختلف القوانين التي ظهرت بعد قانون ١٨٨١، ففي سنة ١٩٥٥ صدر قانون رقم ٤٣٠ المعني بالرقابة على المصنفات الفنية، كان هدفه تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية و لوحات الفانوس السحري، والأغاني والمسرحيات والمونولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي، أي أننا أمام فرض رقابة على السينما والمسرح والموسيقى وفنون الأداء، ووُضعت حجج للرقابة بالقانون مثل الحفاظ على (النظام العام و الآداب العامة و مصالح الدولة العليا). هذا القانون كان مجرد إعادة صياغة لنفس أسباب تدخل الحكومة في الأعمال الإبداعية الموجودة في قانون ١٨٨١ دون أي تعريف دقيق لهذه المصطلحات؛ مما يجعل من ممارسة الرقابة أمراً خاضعاً للحكم الشخصي واتجاهات وميول المسئولين، كما أعطى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الحق لوزارة الثقافة في حظر أو تسجيل أو تصوير أو نسخ أو تحويل الأعمال السمعية و السمعية البصرية، وكذلك عرضها أو أداءها أو إذاعتها في مكان عام بدون ترخيص من وزارة الثقافة نفسها، مما يعطي الوزارة القدرة على ممارسة الرقابة المسبقة و التحكم بشكل كامل في النشاط الإبداعي في مصر على حسب رؤيتها.

أيضاً جعل هذا القانون الترخيص الذي يُمنح لصاحب العمل الفني مؤقتاً، ينتهي بانتهاء المدة المحددة في القانون، وهو ما جعل الرقابة تُفرض على العمل الفني على مستويي الزمان والمكان، إذ لا يجوز عرض العمل أو تأديته أو إعادة تصويره أو تسجيله بعد انتهاء المدة المحددة في الترخيص، وهو ما يخلق صلة دائمة بين جهاز الرقابة وبين العمل الفني، تتجدد بانتهاء هذه المدة، وهو ما يعني أن العمل يظل واقعاً تحت سلطة الرقيب ليس لمرة واحدة فقط؛ بل طوال الوقت.

وبالتالي فالرقابة وفقاً للقانون هي محاولة المسئولين عن إدارة شئون الدولة فرض الوصاية على حرية التعبير الفني من خلال استخدام مجموعة من المصطلحات الفضفاضة مثل النظام العام والآداب العامة ومصالح الدولة العليا و الطابع الأصيل للأسرة المصرية، تلك المصطلحات التي تتسم بدرجة كبيرة من الغموض وعدم الوضوح، ولا يوجد في

١. http://www.merriam-webster.com/dictionary/censorship

٢. احمد الخميسي - الرقابة و الثقافة في مصر http://www.alarabiya.net/views/2005/06/23/14252.html

القوانين المصرية المختلفة أي تعريف منضبط لها يمكن استخدامه كمعيار من قبل القائمين على تنفيذ القانون لمنع أي تعسف قد يطول حرية التعبير الفني بسبب تطبيقه. وهو ما يشكل خطورة على حرية التعبير الفني ويضعها تحت طائلة القيود التي قد تفرضها الأجهزة المعنية بالرقابة على الفن والفنانين والتفسيرات غير المستندة إلى معايير واضحة. ومن هنا تعرّض العديد من المبدعين في مصر لقيود رقابية معقدة؛ استسلم بعضهم لهذه القيود نزولاً عند رغبات الرقيب، بينما أصرّ البعض الآخر على تحديها وتصعيد الأمر للجهات القضائية.

كان من المأمول أن تنعكس الانتفاضة الجماهيرية في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ إيجابياً على حرية التعبير الفني على المستوى التشريعي -الدستوري والقانوني-؛ إلا أن كافة الإعلانات الدستورية -التي أعقبت وقف العمل بدستور ١٩٧١، وهو الحال بالنسبة لدستور ٢٠١٢ الذي تم الاستفتاء عليه أثناء حكم الإخوان المسلمين- لم تحصن حرية التعبير الفني الحصانة الكافية لغلّ يد المشرّع العادي عن تقييدها، مما انعكس سلباً على التشريعات المقيدة لهذه الحرية التي ظلّت كما هي دون أي تعديل يُذكر. والجدير بالذكر أن التعديلات التي أدخلتها لجنة الخمسين التي كُلفت بتعديل دستور ٢٠١٢ لم تتضمن أية خطوات إيجابية تجاه إلغاء الرقابة المسبقة على الفنون، أو حظر مصادرة الأعمال الفنية، بل قننت المادة الخاصة بحرية التعبير الفني حق النيابة العامة في إقامة الدعاوى الجنائية ضد المبدعين، وسمحت بوجود عقوبات سالبة للحرية ضد الأعمال الفنية التي تنال من سمعة الآخرين.

وعلى الرغم من تصديق مصر على عدد من المواثيق الدولية التي تكفل حرية التعبير بوجه عام، وحرية الإبداع بوجه خاص، كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي يكفل حرية التعبير بموجب المادة ١٩، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يكفل حرية الإبداع بموجب المادة ١٥؛ فضلاً عن التوصيات العديدة الصادرة عن المقرر الخاص للحقوق الثقافية بشأن حرية التعبير الفني، لم تلتزم مصر على مستوى الممارسة بالحد الأدنى مما يمكن تسميته "التزاماتها الدولية" بهذا الصدد.[٣]

وعلى الرغم من تعاقُب الأنظمة السياسية والحكومات على قيادة الدولة المصرية في السنوات الأربع الأخيرة، ورغم الآمال العريضة التي كان يحملها المبدعون المصريون بعد ثورة يناير نحو مزيد من تحرير مساحات الإبداع الفني بمختلف أشكاله، إلا أن واقع الرقابة على حرية التعبير الفني في مصر لم يتغير كثيراً، حيث كانت هناك إرادة سياسية مشتركة ترفض إطلاق حرية الإبداع الفني، دون النظر للتأثير الكارثي الذي تُحدثه قبضة الرقابة على تطوير الحركة الثقافية في مصر، سواء على مستوى تقييد حرية الإبداع الفني، أو التأثير السلبي على صناعة الثقافة. ذلك بالإضافة إلى قصور البنية التشريعية في مصر عن معالجة قضايا حرية التعبير الفني.

٣. http://afterthought/uncategorized/2014/04/23/7459-asymptomatically

هيئات الرقابة على الإبداع في مصر و أدوارها

في الوقت الحالي يوجد جهازين فقط في مصر مخوّل لهما الرقابة على أشكال التعبير الفني؛ وهما "جهاز الرقابة على المصنفات الفنية" التابع لوزارة الثقافة، و "جهاز الرقابة على المطبوعات" التابع لوزارة الإعلام، ويقع تحت اختصاصهما قانوناً ممارسة الرقابة من حذف أو تعديل أو مصادرة أو إعطاء تصريحات بأعمال معينة و منع غيرها. إلا أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى في مصر التي تتدخل في ممارسة الرقابة على الأعمال الفنية، قد تكون هيئات دينية مثل الأزهر والكنيسة أو نقابات فنية مثل "نقابة المهن التمثيلية" و"نقابة المهن السينمائية" أو بعض الأجهزة الأمنية. وأحياناً تكون ممارسة الرقابة ناتجة عن قرارات مسئولين في الحكومة لأسباب سياسية، وقد تكون الرقابة أيضاً في شكل رقابة مجتمعية مثل رفض بعض الأماكن الثقافية لبعض الأعمال أو الفنانين، أو رفع أحد المواطنين لدعوى قضائية ضد عمل معين يتهمه بخدش الحياء، وفي بعض الأحيان يقوم بممارسة الرقابة المبدع نفسه وهو ما يسمى بالرقابة الذاتية.

جهاز الرقابة على المصنفات الفنية

جهاز الرقابة على المصنفات الفنية هو الجهاز الوحيد المسئول عن ممارسة الرقابة على الأعمال الفنية السمعية و السمعية البصرية في مصر، و يعمل الجهاز وفقاً للائحة التنفيذية التي أصدرها رئيس الوزراء في قراره رقم ١٢٦ سنة ١٩٩٣, و خصصت هذه اللائحة كل سلطات الرقابة على محتوى الأعمال الفنية السمعية والسمعية البصرية لإدارة الجهاز، سواء الترخيص للأعمال الفنية اللازمة لتصوير أو تسجيل أو عرض أو إذاعة أو أداء أو بيع أو تداول أو تحويل هذه الأعمال.

ويتكون الجهاز بشكل أساسي من:

- لجنة القراءة: وهي اللجنة المسئولة عن قراءة السيناريوهات و كلمات الأغاني و إعطاء الملاحظات و التعديلات التي تراها مناسبة حتى يتم إعطاء التصريح للعمل بالتصوير أو الأداء أو التسجيل أو رفض العمل نهائيًا.

- لجنة المشاهدة: وهي المسئولة عن مشاهدة المواد البصرية بعد تصويرها، و إعطاء الملاحظات والتعديلات المطلوبة على العمل لإعطاء العمل التصريح بالعرض التجاري أو الخاص، أو التصريح للعمل بالتداول أو السفر خارج مصر.

- لجنة التظلمات: وهي المسئولة عن استلام التظلمات من الفنانين الذين تم رفض أعمالهم والنظر فيها و قبولها أو رفضها.

يأتي بعد ذلك الإدارة العامة و رئيس جهاز الرقابة وهو المسئول الأول عن الجهاز بشكل عام والمخوّل له بشكل نهائي إعطاء التصاريح اللازمة للأعمال الفنية.

تُحدد اللائحة التنفيذية للجهاز أسباب رفض التصريح للأعمال الفنية بتخصيص -أكثر بقليل- من الموجود بالقانون حيث تنص المادة الثامنة من اللائحة على:

"يلتزم القائمون بالرقابة على المصنفات الفنية عند النظر في طلب الترخيص بأي مصنف مراعاة ألا يتضمن المصنف أو ينطوي على ما يمس قيم المجتمع الدينية والروحية والخُلقية أو الآداب العامة أو النظام العام.

ولا يجوز على وجه الخصوص الترخيص بأي مصنف إذا تضمن أمراً من الأمور الآتية:

١ - الدعوات الإلحادية والتعرض للأديان السماوية.

٢ - تصوير أو عرض أعمال الرذيلة أو تعاطي المخدرات على نحو يشجع على محاكاة فاعليها.

٣ - المشاهد الجنسية المثيرة وما يخدش الحياء والعبارات والإشارات البذيئة.

٤ - عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغري بالتقليد أو تضفي هالة من البطولة على المجرم.

وتكمن أزمة هذا النص في وضع حدود فضفاضة وفرضها على كل المبدعين بمختلف آرائهم وعقائدهم وميولهم ورؤاهم الفنية، كما يعطي النص للرقيب الحق في التعديل على أي عمل فني أو عدم التصريح له من خلال جُملة من الأسباب الجاهزة التي يمكن استدعائها لمنع أي عمل من الظهور، وهو ما يجعل هناك وصاية كاملة من الرقيب -جهاز الرقابة- على ما يجب عرضه وما لا يجب عرضه.

و على الرغم من أن جهاز الرقابة على المصنفات الفنية هو الجهاز الوحيد المسئول عن الرقابة على الأعمال الفنية السمعية والسمعية البصرية، إلا أن جهاز الرقابة على المصنفات الفنية يقوم بإرسال الأعمال لجهات أخرى لأخذ الموافقة على التصريح لها، ويمكن أن تكون هذه الجهة هي وزارة الداخلية أو أية جهات أمنية أخرى، ومن الممكن أيضاً أن تكون هيئات دينية مثل الأزهر أو الكنيسة وذلك إذا ما تناول العمل الفني أي محتوى ديني بشكل غير مألوف، وهو ما يفقد الجهاز استقلاليته بشكل كبير، وهو أمر مخالف للقانون ذاته، حيث لا يوجد في القانون سلطة من قبل أي هيئة أخرى غير الجهاز، وبعيدًا عن القانون ليس من حق أي شخص أو جهة من الأساس أن تتدخل في تحديد شكل الفن المقبول والفن الغير المقبول، و القيام بدور أبوي في تحديد ما هو مناسب للصالح العام و ما هو مضر.

جهاز الرقابة على المصنفات الفنية والأجهزة الأمنية

انتهت وقائع قضية فيلم "المشير و الرئيس" في ٢٠١٠ إلى قرار الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية بإرجاء منح الترخيص بتصوير الفيلم إلى حين موافقة المخابرات العامة والمخابرات الحربية، إلا أن الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار سامي درويش، وعضوية المستشارين هلال عطار، وأدهم الجتروري أصدرت حكم بإلغاء قرار الرقابة على المصنفات الفنية، بتعليق موافقتها على تصوير الفيلم الذي كتبه ممدوح الليثي، وأخرجه خالد يوسف على موافقة المخابرات العامة والمخابرات الحربية. و جاءت حيثيات الحكم بمثابة دفاع عن الحرية، وعن الفن السينمائي باعتباره وسيلة للتعبير الإنساني، ولا يجوز الحكم عليه إلا بالمعايير التي يخضع لها هذا الفن، واعتبرت الرقابة استثناء من أصل عام، وأكد الحكم أن الرقابة على المصنفات الفنية هي وحدها الجهة المنوط بها -بحكم القانون- ممارسة الرقابة على هذه المصنفات؛ ووافقت إدارة الرقابة على المصنفات الفنية في مارس ٢٠١٠ على تصوير فيلم "الرئيس والمشير" بعد إصدار المحكمة الإدارية العليا قراراً برفض الطعن المقدم من وزارة الثقافة لمنع التصوير، تنفيذا للحكم القضائي الصادر في الدعويين رقم ٢٨٤٣ و ٣٠٢٢.

وفي تبرير المحكمة لعدم اختصاص المخابرات العامة والمخابرات الحربية قالت "فإذا ما عقد المشرع اختصاصاً لجهة إدارية معينة، تعين عليها الالتزام بحدود هذا الاختصاص، ولا يجوز لها أن تتبرأ من اختصاصها أو تتنصل منه، كما لا يجوز لغيرها من الجهات الإدارية -بغير سند من القانون- أن تنازعها هذا الاختصاص، أو تنتحل لنفسها اختصاصاً لم يقرره القانون لها، وإلا تحولت الرقابة على حرية التعبير مصادرة لها". لهذه الأسباب وغيرها أصدرت المحكمة حكمها بإلغاء قرار جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، لأن الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص -وفقاً للقانون- هي جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، لذلك لا يحق لجهة أخرى؛ سواء كانت المخابرات العامة أو الحربية أو غيرها، الحق في الرقابة على هذه المصنفات.

وغالباً ما يكون تدخل الجهات الأمنية في ممارسة الرقابة على الأعمال الفنية في صورة تشكيل لجنة من وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع لمشاهدة بعض الأفلام التي يرى جهاز الرقابة على المصنفات الفنية مساسها بنشاط الوزارتين، فيقوم بتمريرها بشكل غير رسمي و بدون أي صفة قانونية إلى الوزارة التي تقوم بطلب تعديلات على العمل أو منعه أو تمريره، و السماح لجهاز الرقابة على المصنفات الفنية بالتصريح للعمل.

هناك العديد من الحالات التي تدخلت فيها وزارات وجهات أخرى غير جهاز الرقابة على المصنفات، مثلما حدث مع فيلم (دكان شحاتة)، حيث يذكر على أبو شادي رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية الأسبق -في لقاء مع باحثي مؤسسة حرية الفكر والتعبير- بخصوص أزمة الرقابة مع فيلم (دكان شحاتة) أن هناك جهتان سياديتان قد تدخلوا في مشاهد هذا الفيلم، فعندما تم عرض سيناريو الفيلم على الرقابة كان يوجد به العديد من الملاحظات، خاصة فيما يتعلق ب "الآداب العامة" -على حد تعبيره-، ويذكر أبو شادي أيضاً أن مشهد نهاية الفيلم، يدعو للفوضى، حيث يصل الأمر في النهاية إلى نزول القوات المسلحة للشارع، و كأنها حالة لقلب النظام، وكان رأي الجهاز أن المشهد ليس له ضرورة كما أنه مخالف لقانون الرقابة من منطلق أن محتوى المشهد ضد النظام العام، بجانب أنه حين تقدم صناع الفيلم بطلب ترخيص التصوير من وزارة الداخلية، اعترضت الوزارة على المشهد بعد قراءة السيناريو و طلبت مشاهدة الفيلم بعد الانتهاء منه، بعدها قامت الجهات السيادية بإعلام الرقابة بالموافقة على الفيلم و أن ما به من مشاهد لا تخصهم، و انتهت المشكلة عند ذلك[٤].

٤. تقرير حول حرية الفكر و الإبداع في مصر (يناير-يونيه ٢٠٠٩) مؤسسة حرية الفكر و التعبير

يُعد هذا نموذج واضح على كيفية تدخل الأجهزة الأمنية في نشاط جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بدون أي صفة قانونية. حيث يقع تحت وزارة الداخلية سلطة التصريح بالتصوير في الأماكن العامة، وتستغرق عملية التصريح بالتصوير ١٨ يوم في الأغلب، وهناك شروط للحصول على التصريح، مثل إرفاق صورة من السيناريو مع طلب التصريح و تحديد أماكن التصوير وأسماء الشوارع، و يتوجه طالب التصريح لمديرية الأمن التابعة لها أماكن التصوير لكي تقوم المديرية بإرسال ضابط و عساكر لتسهيل عملية التصوير، و يجب أن يحصل طالب التصريح على تصريح من نقابة المهن التمثيلية و نقابة المهن السينمائية أيضاً حيث تقوم كل نقابة بطلب قائمة بالمشاركين بالعمل، و يتم دفع غرامة في حالة وجود ممثل غير عضو بالنقابة[٥].

حالة أخرى لتدخل الأجهزة الأمنية في ممارسة الرقابة، وهو ما حدث مع فيلم "البريء" – إنتاج ١٩٨٦ - للمخرج عاطف الطيب ، واجه الفيلم رفض شديد من قبل وزارة الداخلية و وزارة الدفاع و وزارة الثقافة، حيث تم تكوين لجنة رقابة شكلها مجلس الوزراء من ٣ وزراء: وزير الدفاع السابق عبد الحليم أبو غزالة، ووزير الداخلية السابق أحمد رشدي، ووزير الثقافة السابق أحمد عبد المقصود هيكل، و قامت اللجنة بحذف العديد من مشاهد الفيلم، بالإضافة إلى حذف المشهد الأخير بالكامل، وظل الفيلم ممنوع من العرض حتى سنة ٢٠٠٥، أي بعد ١٩ سنة من إنتاج الفيلم، و تم عرضه ضمن فعاليات مهرجان السينما القومي بعد موافقة وزير الثقافة الأسبق فاروق حسني على عرضه كاملاً و بدون حذف.

وتكمن المشكلة في هذه الحالات في تدخل الجهات الأمنية ومنح نفسها حق رفض أو قبول ترخيص الأعمال الفنية، تحت زعم حماية النظام العام ومصالح الدولة العليا، على الرغم من أن القانون لا يمنحها أي حق أو مشروعية في فرض رقابة على الأعمال الفنية، فهو اختصاص جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بوزارة الثقافة دون غيره. وهو ما يعبر عن أزمة جوهرية تتعلق بعدم استقلال جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، فهو جزء من السلطة التنفيذية ويخضع لسياستها.[٦]

جهاز الرقابة على المصنفات الفنية و المؤسسات الدينية

يظهر دور الأزهر والكنيسة في ممارسة الرقابة على النشاط الفني فيما يتعلق بالأعمال التي تتضمن في محتواها ما يتماس مع الأديان والأفكار العقائدية التي قد يختلف معها أي من المؤسستين.

في يناير١٩٩٤ قام شيخ الأزهر بإرسال خطاب إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة يطالب فيه باستصدار فتوى قانونية حول تحديد اختصاصات كل من الأزهر الشريف ووزارة الثقافة في التصدي للأعمال الفنية والمصنفات السمعية أو السمعية البصرية التي تتناول قضايا إسلامية أو تتعارض مع الإسلام ومنعها من الطبع أو التسجيل أو النشر أو التوزيع والتداول إعمالاً للصلاحيات المخوّلة لكل منها بمقتضى القوانين واللوائح .

و هو ما حدث في ١٠ فبراير ١٩٩٤ حيث أصدرت الجمعية العمومية برئاسة المستشار طارق البشرى فتوى تؤكد أن

٥. رشا سلامة – المصري اليوم http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=52022

٦.http://afteegypt.org/uncategorized/2014/04/23/7459-afteegypt.html

الأزهر الشريف هو وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية و السمعية البصرية.

و يعتمد الأزهر في ممارسته للرقابة على المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها و التي تنص على:

"مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفى كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة".

إذن نحن أمام القانون الذي لا يمت بأي صلة للنشاط الفني و قوانين الرقابة الخاصة به، مع ذلك نجد أن الأزهر كثيراً ما يلعب دور الرقيب، مثلا اعتمد الأزهر على المادة السابق ذكرها لمنع مؤلفات "احمد جمال الدين" من الشحن خارج مصر في أثناء إرسال مجموعة من مؤلفاته إلى دولة الكويت. حيث رفض المسئولون بميناء القاهرة الجوى إرسال المؤلفات للخارج بدون الحصول على تصريح من مجمع البحوث الإسلامية، بعد ذلك تم عرض المؤلفات على الهيئة، وقام مجمع البحوث الإسلامية بالتحفظ علي النسخ واحتجازها، على أثر ذلك قام المؤلف بتقديم طلب إصدار التصريح، و لم يتلق أي رد بخصوصه، مما دفع المؤلف إلى تقديم تظلم لشيخ الأزهر، و لم يؤدي التظلم لأي نتيجة أيضاً، فتقدم برفع دعوى قضائية رقم ٤٦١١٩ لسنة ٦٢ ق في تاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٨ ضد كلا من شيخ الأزهر ورئيس مجلس إدارة هيئة ميناء القاهرة الجوى، مطالبًا بوقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار يسمح له بشحن ونقل مؤلفاته خارج البلاد، وقالت المحكمة إن مفاد وقائع الدعوى وما قُدِم فيها من دفاع ومستندات، أن "الأزهر" هو الهيئة، التي خوّل لها المشرع الوضعي، حفظ الشريعة، والتراث، ونشرها، وحمل أمانة الرسالة إلى كل الشعوب بالتعهد لأداء هذه المهام وأن القانون أنشأ بين هيئات الأزهر – مجمع البحوث الإسلامية – بحسبانه الهيئة العامة للبحوث الإسلامية التي تقوم بدراسة و تجديد الثقافة الإسلامية حسبما أوضحت المادتان ١٥ و ٢٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وأن المجمع بما يتبعه من إدارات ومنها إدارة البحوث والنشر، هو من له ولاية فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية، أو التي تتعرض للإسلام، وإبداء الرأي فيها بنشرها، أو تداولها، أو عرضها، الأمر الذي يجعل مجمع البحوث الإسلامية صاحب التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية، و بالتالي فإن إدارة البحوث والنشر التابعة لمجمع البحوث الإسلامية، هي الجهة المختصة قانوناً بمراجعة المؤلفات، التي تتعرض للإسلام والتصريح لها بالتداول طبعًا ونشرًا وما يتبع ذلك من حق مؤلفيها في تصديرها خارج البلاد، و لم تؤدي الدعوى إلى أي نتيجة[٧].

على الجانب الآخر نرى أن الكنيسة أيضاً تدخل على خط الرقابة، فتأتي بشكل تصريحات رجال الدين المسيحيين باعتراضهم على الأعمال التي يروا أنها تمس عقيدتهم، و المطالبة بمنعها أو رفع رجال الدين المسيحيين بصفتهم المدنية لدعاوي ضد هذه الأعمال وهو ما حدث في سنة ٢٠٠٤، حيث تقدم تسعة من رجال دين مسيحيين ومحاميين دعوى قضائية

٧. تقرير حول حرية الفكر و الإبداع في مصر يناير- يونيو٢٠١٠ – (مؤسسة حرية الفكر و التعبير)

أمام محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة للمطالبة بوقف عرض فيلم "بحب السيما" للمخرج أسامة فوزي والمؤلف هاني فوزي بدعوى أن الفيلم يسخر من العقيدة المسيحية، وذلك استناداً على مواد الدستور ٤٠ و٤٦ التي تكفل حرية العقيدة وعدم الإساءة للأديان السماوية والمادة ١٠٢ من القانون الخاصة بحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. وصرّح "مرقص عزيز خليلان" راعي الكنيسة المعلقة في مصر القديمة أن الفيلم يتضمن إساءة للمسيح حيث أن هناك مشهدًا لطفل يتحدث مع صورة للمسيح بشكل جدلي معترضًا على فكرة الجنة والنار وأن الفيلم يتضمن أيضاً إساءة للكنيسة كدار عباده، وذلك لوجود مشهد لفتى و فتاة يتبادلان القبلات داخل الكنيسة، ومشهد آخر لطفل يتبول من برج الكنيسة[٨]. وحكمت محكمة القضاء الإداري برفض الدعوى في نوفمبر ٢٠١١ [٩].

أيضاً يأتي دور المؤسسات الدينية الرقابي على الفن في عدة أشكال أخرى؛ مثل ما حدث في أبريل ٢٠١١ عندما طلبت النيابة العامة تدخل الأزهر والكنيسة في البلاغ المقدم ضد "كرم صابر" الذي يتهمه بإصدار مجموعة قصصية تحمل اسم "أين الله"، تحتوي على ١١ قصة، تدعو إلى الإلحاد وسب الذات الإلهية وتحض على الفتن وإهدار الدماء. حيث قام عدد من المواطنين بمحافظة بني سويف بتقديم بلاغ يحمل رقم ٦٠٠ لسنة ٢٠١١ إلى المحامي العام لنيابات بني سويف، وقامت النيابة بالرجوع ل "مطرانية" بني سويف ومؤسسة الأزهر في تحقيقاتها؛ واتفقت المؤسستان علي أن هذا العمل الأدبي مخالف للشرائع السماوية حيث كان رأي الكنيسة إنه يتهكم على المقدسات، ويبتكر قصصًا بعيدة عن الأدب السامي والراقي، ومؤسسة الأزهر رأت أنه هادم للقيم الفكرية للمجتمع المصري ويمزق النسيج المصري. وطالبت المؤسستان منع الكتاب من التداول، وبسبب هذا الجدال رفضت مؤسستي الأهرام والأخبار توزيع الكتاب لدى منافذ البيع الخاصة بهما، مما اضطر الكاتب إلى قيامه بتوزيع الكتاب بشكل شخصي على المكتبات.

و في ١٣ يونيو ٢٠١٣ حكمت محكمة جنح "ببا" على الكاتب "كرم صابر" في القضية رقم ٨٧٢٩ لسنة ٢٠١٣ بالحبس ٥ سنوات وكفالة قدرها ١٠٠٠ جنيها[١٠] وتم تأييد الحكم في سنة٢٠١٤.

جهاز الرقابة على المطبوعات:

جهاز الرقابة على المطبوعات من الأجهزة التي لا يتوفر عنها معلومات من حيث نشأة الجهاز وتابعيته لوزارة الإعلام وليس وزارة الثقافة على الرغم من أن مسئولية الجهاز تتعلق بالكتب وليس الصحف أو أي وسيلة من وسائل الإعلام.

في سنة ١٩٨٣ أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم ١٩٨٣/٤٠٢ بمباشرة وزير الدولة للإعلام لاختصاصات رئيس الجمهورية الواردة في المادتين ٩،١٠ من قانون المطبوعات رقم ١٩٣٦/٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ حيث تنص المادتين من القانون على:

٨. العربية http://www.alarabiya.net/articles/2004/07/04/4789.html

٩. حكم المحكمة http://qadaya.net/?p=4476

١٠. بيان مؤسسة حرية الفكر و التعبير http://afteegypt.org/freedom_creativity/2014/03/12/6503-afteegypt.html

المادة ٩: يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء. ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها في داخل البلاد.

المادة ١٠: يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضاً من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام[١١].

و بذلك أصبحت وزارة الإعلام هي الوزارة المسئولة عن المطبوعات من حيث الرقابة ومنع التداول وليست وزارة الثقافة.

ويعد قانون الرقابة على المطبوعات هو القانون المنظم لجهاز الرقابة على المطبوعات، وهو الجهاز المسئول بشكل أساسي عن الرقابة على الكتب ومنع نشرها أو مصادرتها, وإنذار المسئولين عن إصدار المطبوعات الدورية، كما تندرج تحت سلطة جهاز الرقابة على المطبوعات الحجز الإداري على الكتب بنفسه وبدون الرجوع للسلطة القضائية، وذلك إذا رأى الجهاز في أي كتاب ما يضر بالمصلحة العامة و/أو يكدر السلم العام أو ما يخالف القانون.

وربما يكون جهاز الرقابة على المطبوعات هو الجهاز الوحيد الذي طالب أحد رؤسائه السابقين بحلُه، حيث طالب "عز الدين شكري" الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة الأسبق، بحلّ جهاز الرقابة على المطبوعات وذلك لاعتراضه على منع الجهاز في هذه الفترة لرواية "هورجارد" للكاتب رأفت الميهي و"الأعمال الكاملة" لجبران خليل جبران من دخول مصر[١٢].

النقابات الفنية و الرقابة على الإبداع:

النقابات في الأساس هي تنظيمات الغرض الأساسي منها تنظيم و تسهيل مهنة معينة لمشتغليها، وحل المشاكل المتعلقة بالمهنة أو العمل، وهو الهدف الذي تم الابتعاد عنه بشكل كبير فيما يتعلق بالنقابات الفنية في مصر، وتتمثل النقابات الفنية في مصر في:

- نقابة المهن السينمائية وهي المسئولة عن تنظيم عمل المشتغلين بفنون الإخراج والسيناريو والإنتاج والتصوير والمونتاج والصوت والماكياج والمعامل سواء في السينما أو التليفزيون.
- نقابة المهن التمثيلية وتضم جميع المشتغلين بفنون التمثيل للسينما والمسرح والتليفزيون والإذاعة وكذلك الإخراج المسرحي وإدارة المسرح والماكياج والتلقين وتصميم الديكور والملابس المسرحية والباليه والفنون الشعبية ومؤدي ولاعبي العرائس وغيرهم.

١١. موقع الحق في المعرفة http://right2know.afteegypt.org/index.php?newsid=44
١٢. الأهرام http://gate.ahram.org.eg/News/60657.aspx

- و تختص نقابة المهن الموسيقية بتنظيم جميع المشتغلين بفنون الغناء بأنواعه والعزف بأنواعه والتأليف الموسيقي والتلحين والتوزيع وقيادة الفرق الموسيقية.

ويجوز أن تضم لكل نقابة إلى عضويتها النقاد المسرحيين والسينمائيين والموسيقيين، وكتاب النصوص المسرحية والسينمائية والموسيقية بما يتفق وتخصص كل منهم.

وينص القانون المنظم للنقابات الفنية الثلاثة وهو القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في المادة الخامسة على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ٣ شهور وغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول عملا من الأعمال المهنية المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون ولم يكن من المقيدين بجداول النقابة" أو أن يكون الشخص حاصل على تصريح لفترة مؤقتة من النقابة لمزاولة عمل معين وهو ما يشترط دفع ٢٪ من أجره في العمل. وقد استُخدمت هذه المادة في سنة ٢٠٠٩ حيث أصدرت محكمة جنح الهرم حكمها في الجنحة رقم ٢٣٧٥ لسنة ٢٠٠٩ المقامة من نقابة المهن التمثيلية ضد الممثل "ناصر عبد الحفيظ" لمزاولته نشاط التمثيل دون تصريح من النقابة بدفع غرامة قدرها عشرة ألاف جنيهًا استناداً للمادة ٥ مكرر من القانون رقم ٣٥.

وحول الهدف من نشأة النقابات تتحدث المادة الثالثة من القانون على أن الهدف من نشأة النقابات الفنية هو:
١- النهوض بفنون المسرح والسينما والموسيقى.

٢ -المحافظة على التراث الإنساني والعربي وبوجه خاص المصري العربي في هذه الفنون وتطويرها وفقاً لمقتضيات التقدم العالمي بما يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

و سبعة أهداف أخرى تتعلق بتوفير العمل للأعضاء، وتقوية روح الزمالة، والمساهمة الفعلية مع الجهات المعنية في الأعمال التخطيطية والتوجيهية والتنفيذية المتعلقة بهذه الفنون.

وتختص المادة السادسة في القانون بالشروط الواجب توافرها في المشترك بالنقابة لكي يمارس نشاطه الفني وهي:

١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية أو أجنبياً مرخصاً له بالإقامة في مصر لمدة خمس سنوات على الأقل وبشرط المعاملة بالمثل.

٢- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة.

٣- أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة.

٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين.

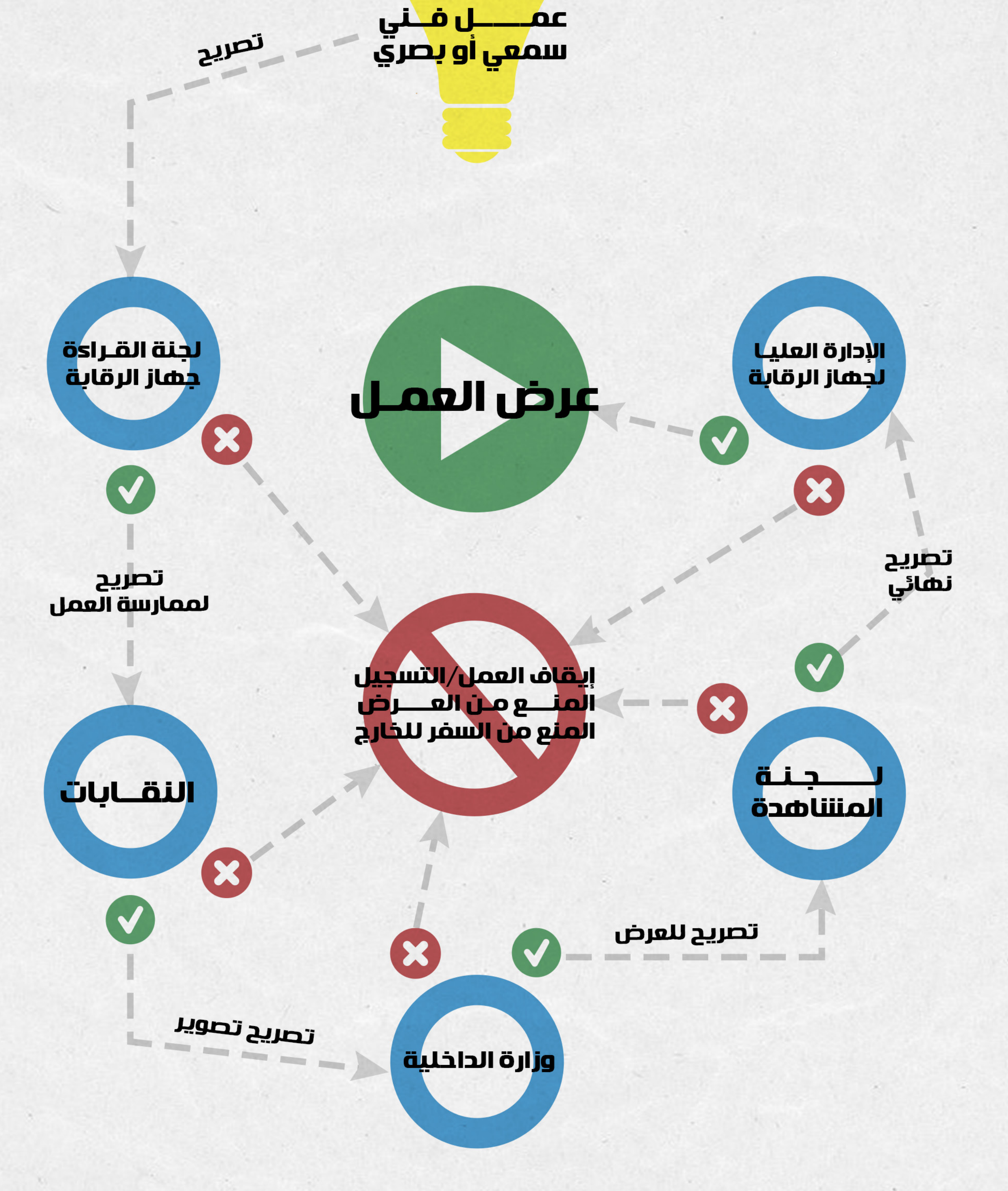
٥- أن يكون حاصلاً على شهادة دراسية من إحدى الكليات أو المعاهد الفنية المتخصصة المصرية منها أو الأجنبية المعتمدة من لجنة القيد في الجدول العام للنقابة، أو يكون قد وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحية تعتمدها لجنة القيد المذكورة وفقاً للوائح الداخلية للنقابات.

٦- أن يكون مشتغلاً بالمسرح أو السينما أو الموسيقى، وفقاً لما نصت عليه المادة (٢) من هذا القانون[١٣].

وبتطبيق ذلك وهو ما عليه الحال فأولاً؛ يجب أن يكون الشخص كامل الأهلية، وهو ما يربط النشاط الفني بالسن وفي الحقيقة لا يوجد أي علاقة بين كلاهما، ثانيًا أن يكون الشخص حسن السمعة و السيرة فلم يحدد القانون كيفية الحكم على سمعة و سيرة المبدع، والمعايير المحددة لذلك، ومن سيقوم بتحديد ذلك. ونفس الأمر في اشتراط ألا يكون قد صدر حكم ضد الشخص المنتمي للنقابة، حيث لا يوجد منطق في معاقبة شخص تم معاقبته بالفعل، أما الشرط الخامس فيحتوي على إقصاء لأكبر نسبة من المبدعين وذلك لعدم دراستهم في الكليات و المعاهد التي تم ذكرها.

و نجد أن القانون المنظم للنقابات الفنية يعطي سلطة للنقابات الفنية تتنافى مع كل من الاتفاقات الدولية التي صدّقت عليها مصر، حيث نصت المادة ١١ من الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية على أن "يتعهد كل عضو من أعضاء منظمة العمل الدولية على أن تكون هذه الاتفاقية نافذة إزاءه باتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان تمكين العمال وأصحاب العمل من ممارسة حق التنظيم النقابي في حرية"، وتتعارض الشروط أيضًا مع الهدف من نشأة النقابات أساسًا وهو تسهيل المهنة وتنظيمها وتمكين ممتهنيها من التنظيم النقابي للحصول على كافة حقوقهم وليس التحكم في من يمكنه ممارسة النشاط الفني، ومن يعاقب بالحبس والغرامة باعتبار أن ممارسته للنشاط الفني دون انتسابه للنقابة جريمة من المفروض أن يعاقب عليها.

١٣. المادة 2 من القانون: تضم نقابة المهن التمثيلية جميع المشتغلين بفنون التمثيل والسينما والمسرح والتليفزيون والإذاعة والإخراج المسرحي وإدارة المسرح المكياج والتلقين وتصميم المناظر والملابس المسرحية والفنون الشعبية والبالية ومؤدى ولاعبي العرائس وغيرهم ممن تنص عليهم اللائحة الداخلية للنقابة . وتضم نقابة المهن السينمائية جميع المشتغلين بفنون الإخراج والسيناريو والتصوير وإدارة الإنتاج والمونتاج والمناظر والمكياج والصوت والمعامل وذلك في قطاعات السينما والإذاعة المرئية "التليفزيون " وتضم نقابة المهن الموسيقية جميع المشتغلين بفنون الغناء بأنواعه المختلفة والعزف والتأليف الموسيقى والتلحين والتوزيع الموسيقى وقياده الفرق الموسيقية والتاريخ الموسيقى . ويجوز إن تضم كل نقابة إلي عضويتها النقاد المسرحيين والسينمائيين والموسيقيين وكتاب النصوص المسرحية والسينمائية والموسيقيين وكتاب النصوص المسرحية والسينمائية والموسيقية بما يتفق و تخصص كل منهم .


عمـــــل فــني
سمعي أو بصري
تصريح
لجنة القـراءة
جهاز الرقابة
عرض العمـل
الإدارة العليا
لجهاز الرقابة
تصريح
لممارسة العمل
تصريح
نهائي
إيقاف العمل/التسجيل
المنــع مـن العــــرض
المنع من السفر للخارج
النقـابات
لـــــجـنـة
المشاهدة
تصريح للعرض
تصريح تصوير
وزارة الداخلية

كن مع الفن... كن مع الثورة

ابتُدعت مساحات فنية وثقافية وتوسعت غيرها بالتزامن مع ثورة ٢٥ يناير؛ لتفتح الطريق أمام فن الشارع ولتزدهر فنون أخري تُنتج من الأحداث فناً هدفه التواصل المباشر مع الجمهور. وكان هذا الازدهار واضحاً في انطلاقة فن "الجرافيتي" ومسرح الشارع والموسيقي وفي عدة تجارب سينمائية، وأخيرا في استخدام ميادين مصر كساحات للفن المستقل؛ حيث أصبحنا أمام حالة حراك ثوري واجتماعي تفتح أفاق جديدة واعدة لحرية التعبير الفني في مصر.

جرافيتي

الجرافيتي هو فن الرسم والكتابة علي الجدران، نوع من الفن يضرب بجذوره في مختلف الثقافات، وهو فن شارع بامتياز لأنه يُرسم علي جدران الأماكن العامة التي هي ملك لجميع الأفراد.

الجرافيتي فن متمرد بطبعه، لا يحتاج لتصريح من إدارة الحي أو من أي جهة حكومية أخرى، ولا يتم ممارسته في معارض مغلقة، ففكرته الأساسية هي التواصل المباشر مع كل من يمر في الشارع، ليُعبر الفنان عن فكرته الخاصة، ويضعها في رسمته أو كتابته علي الحائط. وكون الجرافيتي فن شارع فهذا يجعله مستقلاً تماماً، الفكرة وتنفيذها تخص الفنان فقط، وكل ما يحتاجه هو اختيار جدار وأخذ أدوات الرسم والبدء في التنفيذ.

كما يستحيل أيضاً تحويل الجرافيتي إلى فن تجاري، فرسّاميه هدفهم لا يدور حول الربح، بل هو مجرد حالة تعبير حُرة، قد تكون بغرض الفن أو لأي غرض سياسي أو اجتماعي أو ثوري لمساندة قضية ما، ورسوماتهم لا تخلد علي الجدران، قد يمحوها أي فرد وقد يمحوها عمال الحي بقرار سياسي أو أمني لأنها تخالف أفكارهم الرجعية أو ميولهم السياسية، أو لمجرد اعتباره تشويهاً بصرياً فقط، وأيضاً يمكن أن يتم تغطية إحدى رسومات الجرافيتي بأخرى بديلة كرد عليها، فالجرافيتي عملية فنية حُرة مستمرة.

مشهد الجرافيتي في مصر

حسب ما تم توثيقه في البدايات؛ وجدت مجموعة تدعي بالكاتاليست[١٤]، وهي مجموعة نشأت علي فضاء "الإنترنت" عام ٢٠٠٧، لتجمع بين فنانين ومصممين وضعوا رسوماتهم وأفكارهم علي جدران منطقة مصر الجديدة، ليكونوا أول (حركة جرافيتية) منظمة في المشهد الفني المصري؛ فرسوماتهم احتلت جدران وأعمدة كباري وأرضيات شارع الميرغني، وقامت بلدية الحي بمشاركة بعض المواطنين الذين استغربوا الرسومات بمسحها وطلاء الجدران.

كُن مع الثورة؛ شعار تم رسمه كجرافيتي علي الحوائط منذ أن أحتل الثوار شوارع المدن المصرية بداية من ٢٥ يناير ٢٠١١، والغريب أن الشعار قام صاحبه[١٥] بتصميمه منذ عام ٢٠٠٨ تزامناً مع احتجاجات ٦ أبريل العمالية التي

١٤. يحيا الفن الزائل- أحمد ناجي - http://goo.gl/dZhT2m
١٥. - المصمم (محمد جابر)

شهدت انتفاضة عمال المحلة الكبرى ضد نظام مبارك. ارتبط شعار (كُن مع الثورة) أيضا بما تم رسمه علي حائط بالإسكندرية عام ٢٠٠٩، ولكن هذه المرة كان "كُن مع الفن" وكان نتاج ورشة أولي ذو طابع ثوري لفناني جرافيتي اجتمعوا في الإسكندرية في أستوديو مستقل (فوق وتحت) الخاص برسامة الجرافيتي أية طارق؛ بدأ نشاط تلك الفنانة عبر توثيق ما ترسمه علي الجدران بشكل فردي في مدونتها علي شبكة الإنترنت (ملكة جمال الأزاريطة)، بعدها افتتحت أستوديو مستقل بإمكانيات بسيطة كان علامة في المشهد المصري للجرافيتي، وخاصة أن أية جعلت الورشة مفتوحة لكل من يريد المشاركة، وقد زيّن المشاركون شوارع الإسكندرية برسوماتهم علي مدار شهور، وأنتجت الورشة عدد من الشعارات المرسومة مثل (الثورة تبدأ من هنا)، (غرباء في هذا العالم) و(كن مع الفن) .

تفاعل فنانو الجرافيتي مع الأحداث الجارية في مصر؛ فالرسم بالنسبة لهم فعل ثوري ورد فعل علي ما تفعله السلطة القائمة، فقاموا برسم "جداريات" للثورة، مرة رسومات تحمل صور الشهداء وأسماءهم وأعمارهم وكيف تم قتلهم في محاولة لتوثيق تلك الأحداث، وأخرى "جداريات" تروي الثورة من منظور فني غير مباشر، في أغلبها كانت رسومات تتهكم على جرائم مختلف للأنظمة التي تولت مقاليد السلطة بعد خلع الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ورسومات أخرى عديدة مفعمة بالتمرد تحُث علي الثورة واستمرارها.

عُرف شارع محمد محمود بشارع الجرافيتي، الشارع بأكمله كان قد تم شغل جدرانه برسومات ضخمة عقب اندلاع أحداث محمد محمود الأولى (١٩ إلي ٢٤ نوفمبر ٢٠١١) أثناء فترة حكم المجلس العسكري لمصر، وظهرت الجداريات علي سور الجامعة الأمريكية ومختلف جدران الشارع لتصل حتى الأسوار التي بنتها وزارة الداخلية، فظهرت وقتها مبادرة (مفيش جدران)؛ ورسم خلالها الفنانون لوحات علي كتل الخرسانة التي سدت بها السلطات الشوارع الرئيسية المؤدية لمقر وزارة الداخلية ومقر البرلمان ورُسمت لوحة -بعرض الحائط- توحي بأن الشارع مفتوح، وأن الثوار في مسيره وقوات الأمن تعتدي عليهم.

ظهر العديد من رسامي الجرافيتي في مصر منهم من عُرف ومنهم من لا نعرفه، ببساطة أولئك الفنانون لا يضعون توقيع معين للتعريف بهم أو بأسمائهم علي رسوماتهم. ملأت رسومات الجرافيتي شوارع المدينة لترسخ ثقافة وفناً متمرداً بدا مساحة حُرة للإبداع والتعبير الفني في مختلف شوارع المدن المصرية.

مسرح الشارع

على إثر الثورة ازدهرت فرق مسرحية تعرض أعمالها في الشارع تاركة فكرة المسارح المغلقة، وعارضة لفنها في الشارع بهدف التواصل المباشر مع الجمهور. على رأس هذه الفرق، (فرقة الخيال الشعبي)، والتي تشكلت في عام ٢٠٠١، بهدف إحياء المسارح الشعبية؛ وخلق مسرح تفاعلي عن المهمشين اجتماعياً، وخلق مساحة يتمكن الفرد فيها التعبير عن نفسه بحرية. بعد الثورة قدموا عرضهم الأخير (ثورة الألوان) وهو عبارة عن مجموعة (مهرجين ــــ نقاشين) يصلون إلى مكان ما في الشارع، لكي يرسموا أحلامهم، وأحلام كل مواطني الحي، ثم يبدأون في رسم الأحلام العامة التي يتمنونها، وكذلك الحلم الذي يمثل أحلام الجميع، ثم يبدأ كل فرد بالتعبير عن أحلامه، ولكن أحدهم وهو اللون الأسود (رئيس النقاشين)، لا يريد لهم أن يحلموا، وبناء عليه يقوم بكسر كل حلم برد فعل غريب، فيقومون بالتمرد ضده؛ العرض بأكمله كان رمزية عن ثورة ٢٥ يناير، عرضوه في شوارع العديد من المدن المصرية بدون تصريح من السلطة، لكنهم نسقوا مع جمعيات محلية مؤكدين علي فكرة خلق مساحات فنية مستقلة.

في يناير ٢٠١١ تشكّلت فرقة مسرح شارع أخرى؛ علي يد فنانين بعضهم لم يكن مصرياً، أطلقوا عليها اسم (قوطه حمرا) ، إيماناً منهم بأن فن الشارع له عظيم الأثر في عملية التغيير، ويُعرّف القائمين علي الفرقة أنفسهم بأنهم فرقة مسرحية تتطلع إلى خلق مساحة للتفاعل الدرامي بمستوى عال تهدف من خلاله لتطوير المجتمع، مع التركيز على الفئات المهمّشة والمحرومة في المجتمع ككل مثل اللاجئين و أطفال الشوارع والأطفال العاملين والأسر محدودة الدخل.

لم تتوقف التجربة عند هذا الحد ولكن المناخ السياسي والاجتماعي العام قد يتسبب في خفوت مثل هذه الفنون الشعبية والإبداعية إلى حين، ولكنها تتلمس طوال الوقت مساحات النور لتعود وتعبّر من جديد عن أحلامها وتنتزع مساحاتها الإبداعية الحُرة.

سينما

بعد الثورة خرجت عدة تجارب لإنتاج سينما مستقلة أقرب للجمهور تبناها عدد من المؤمنين بضرورة ظهور مثل تيار جديد في صناعة السينما في مصر، من بينها شركة (مشروع) ومجموعة (حصالة) و أفلام (س)، وكانت واحدة من أهم هذه التجارب هي تجربة المخرج "أحمد عبد الله" في فيلم فرش وغطا؛ وهو فيلم مستقل مبني علي الحكايات الموثّقة لأحداث فتح السجون في الأيام الأولي من ثورة ٢٥ يناير، الفيلم مبني علي المادة التي تم جمعها من قبل مؤسسات حقوقية لأحداث الثورة مع محاكاتها بشكل درامي، تم إنتاجه من قبل شركة (كلينيك) وهي إحدى الشركات المنتجة للأفلام المستقلة، وشركة (مشروع)، وهي مبادرة من عدد من الفنانين المستقلين لتكوين كيان قادر علي إنتاج ودعم إنتاج أفلام سينمائية ذات شكل مستقل، غير تجارية، وتركز علي الأفلام التي تتناول أحداث وشؤون لا يوجد رواج لتقديمها في سوق السينما التجاري المعتاد، كما تركز علي بناء نوع جديد للإنتاج السينمائي مبني علي منظومة تفاعلية غير مبنية علي المسئوليات الهرمية، بل قائمة علي أشكال الإبداع التشاركي أو التفاعلي، الذي يدمج الفنانين والعاملين بالفيلم مع الأشخاص الحقيقيين وأصحاب القصص الأصلية التي تتناولها الأفلام، كمحاولة للبدء في ترسيخ صناعة سينمائية مغايرة أقرب للناس، تجسد حكاياتهم بصدق، وتجعلهم جزء من منظومة الإنتاج في شكل يدمج بين المبدع والمتلقي في أعمال تشاركية معاصرة[١٦].

أما عن مجموعة (حصالة)- كما يُعرّفها القائمين عليها؛ فهي بمثابة جبهة لمساعدة صناع الأفلام المستقلة، الطويلة على وجه التحديد، والتي تُعد العمل الأول لمبدعيها، خارج نطاق الحسابات التجارية، وعلى استعداد للمغامرة بمضمون لا يتملق الذوق السائد، ولا يسعى ليكون جماهيرياً وفقط دون فكرة صافية عن قيمة الجماهيرية ودورها في تغيير ذوق المجتمع، أيضاً تعمل مجموعة (حصالة) علي تقديم العون لأي فنان يريد أن يبدأ خطواته الأولى في صناعة سينما مستقلة.

تكونت حصالة في يونيو ٢٠١٠، ومع الثورة كان هدفهم الوحيد هو المساهمة في تنمية وترويج سوق للأفلام المستقلة، وفتح طرق بديلة والدفع بأجيال وكوادر سينمائية غير معلبة لكسر نمطية الشاشات العربية وتحفيز التبادل المعرفي.

١٦. فرش وغطا http://goo.gl/IE6CBx

ومؤخراً أُسست مبادرة أفلام (س)[١٧]، وتُعرّف بأنها مبادرة لمخرجين شبان لإنتاج وتطوير ودعم الأفلام التي تؤمن بدورها الفاعل في الحوار الاجتماعي والسياسي. (أفلام س) تعمل من أجل التمثيل الكامل، التحقق الذاتي، والمشاركة الإيجابية لكافة الفئات المهمّشة في المجتمع سواء بسبب الجنس، الدين، العرق، أو المركز الاجتماعي أو البُعد الجغرافي أو الاقتصادي.

ومازلت هذه المجموعات تجابه العديد من الصعاب كي تحفر لنفسها مجرى مختلف في نهر صناعة السينما في مصر، تحاول أن تقدم نماذج مستقلة تعافر عكس تيار السينما التجارية التي تهدف للربح قبل أي شيء آخر.

كوميكس

"الكوميكس" هو فن القصة المصورة، في بدايات ظهوره كان يتميز بطابعه الهزلي، الأقرب إلي الكوميديا، ولكن في بدايات القرن العشرين توسع مفهوم "الكوميكس" بالنسبة لرسّاميه، وتطرق إلي رؤى مختلفة أقرب ما تكون في صياغتها إلي الأعمال الأدبية.

قبل الثورة بأيام قليلة صدر العدد الأول من مجلة (توك توك)، وهي مجلة "كوميكس" مطبوعة تصدر بشكل دوري -شهرياً- تعتمد علي تكوين أشرطة مرسومة بشكل حر ومعاصر -كما يُعرّفها فريق عملها الذي بدأ نشرها بتمويل ذاتي تماماً-؛ وقبل (توك توك) كان يعاني رسّامي "الكوميكس" من غياب مجلات تهتم بنشر أعمالهم. بعد الثورة ظهرت أيضاً مجلة (دوشمة) التابعة لمركز هشام مبارك -مركز حقوقي مصري- ويحررها مجدي الشافعي، صاحب أول رواية "كوميكس" في مصر (مترو) والتي ظهرت عام ٢٠٠٩.

بفعل ثورة يناير ظهر داعمين لنشر فن "الكوميكس" والعمل علي إنتاجه، مثل شركة (كوميكساوي) التي عرّفت نفسها بأنهم "مجموعة من الشباب لديهم الحماس والأمل لبدء مشروع يهدف إلى نشر الوعي عن الفن التاسع الخاص بالقصص المصورة، الذي كان وما زال يتأثر به الصغير والكبير، ويتربى عليه أجيال وأجيال من الشباب العربي، ويستهدف نشر ثقافتنا العربية عن طريق إثراء المحتوى الرقمي العربي لأدب القصص المصورة والرسوم المتحركة". ولاحقاً في سنة ٢٠١٣ ظهرت مؤسسة (**مزج**)، وهي مؤسسة ثقافية مستقلة أُسست بهدف دعم أشكال جديدة من الفنون المعاصرة غير المدعومة من مؤسسات الدولة، وكانت انطلاقتها الأولى بشكل محدد عن دعم فن "الكوميكس" من خلال إقامة ورش عمل ونشر ما ينتج عنها من قصص مصورة، وذلك من خلال إنشاء دوائر اتصال بين الفنانين المصريين وغيرهم في مختلف دول العالم لتبادل الثقافات والخبرات والتجارب الفنية.

الموسيقى

مع بداية الاعتصام في ميدان التحرير إبان ٢٥ يناير ٢٠١١، كان الغناء أحد الأدوات المهمة لاستلهام روح العزيمة والحماس والإصرار على استكمال المشوار، وظهرت تجارب موسيقية فردية -داخل ميدان التحرير- مثل المطرب الشاب رامي عصام الذي عُرِف لاحقاً بمطرب الثورة، وقد كانت أغلب أغنياته الثورية مستمدة من شعارات

١٧. أفلام س http://www.seenfilms.com/

وهتافات الثورة. ظهرت أيضاً تجارب أخرى لمجموعات شكّلوا فرقاً موسيقية مستقلة، وانتشر (فن المهرجانات) خلال الثورة، كان نجومه يغنون بلغة الشارع وتم دعمهم من مؤسسات ثقافية مستقلة عن الدولة مثل المورد الثقافي. كان من ضمن هذه النماذج تجربة فرقة (اسكندريلا)، والفرقة تعرّف نفسها على أنهم مجموعة مستقلين يقدمون فناً غير تجاري يخدم قضايا يؤمنون بها، وحسب شهادة مؤسس الفرقة (حازم شاهين) أكد أنه تم منعهم من غناء أغاني معينة في الحفلات وتحديداً في التلفزيون المصري، والجدير بالذكر إن تلك الفرقة تواجدت بشكل ملفت خلال الثورة وبعدها في الميادين والمسيرات، وكانت متواجدة بشكل دائم وداعم في تجربة الفن ميدان.

وهنا يمكن أن نقول أن الثورة فتحت آفاق لفن أقرب لجمهورها، وربما كان أهم مشاهد فن الشارع ودعمه واستخدام الساحات العامة، هي تجربة (الفن ميدان)، جاءت احتفاليات "الفن ميدان" الأولى بمجهود من بعض الفنانين الذين أرادوا أن يقوموا بعمل ثقافي فني يعبر عن الثورة بعد فبراير ٢٠١١، كمحاولة لإثبات قدرة الفنانين والمثقفين المستقلين علي الفعل الثقافي خارج الأطر الرسمية، بدأ الفن ميدان بهدف استخدام الشوارع والميادين واستعادتها للشعب، لتقديم الفنون بشكل مجاني دون حواجز اجتماعية أو اقتصادية.

أُعتبر "الفن ميدان" جزء من حالة الثورة ووليد لها، حيث تتداخل القضايا الثورية مع فرق تعزف الموسيقي وتقدم عروض المسرح، ورسامون يعرضون أعمالهم وسط عروض فنية مختلفة. اعتمد الفن ميدان علي جهود ذاتية وتبرعات من الفنانين والمنظمين من وزارة الثقافة عندما كان وزيرها عماد أبو غازي، والذي كان أحد الداعمين لتيار الفن المستقل وضرورة خلق مساحات جديدة له، وبسبب موقف أبو غازي لم يتم مضايقة القائمين علي الفن ميدان من قبل الحكومة، لكنهم تعرضوا لاحقاً لمضايقات من النظام بعد ترك أبو غازي للوزارة، لكن مهرجان "الفن ميدان" ظلّ قائماً بصورة شهرية تقريباً منذ أبريل ٢٠١١ وحتى اليوم، يواجه في كل مرة مصاعب عدة تتمثل في ضعف الدعم المادي المقدم له، وأحياناً مضايقات أمنية من الحكومة قد تصل لحبس مؤقت لأفراد من منظميه.

يتناول هذا القسم رصد عدد من الانتهاكات التي تعرضت لها حرية التعبير الفني - بمختلف أشكالها- في مصر في الفترة ما بين يناير ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٤، والتي قام على جمعها فريق عمل التقرير من خلال بحث تفصيلي لكافة وقائع الاعتداء من قبل الدولة على حرية التعبير الفني، عن طريق الشهادات التي قام فريق برنامج "حرية الإبداع" بمؤسسة حرية الفكر والتعبير بجمعها خلال مقابلاتهم مع عدد من القائمين على صناعة الفن في مصر، وكذلك من خلال المعلومات الموثّقة في أرشيف الجرائد على شبكة الانترنت. وذلك في محاولة لعرض مؤشرات تقريبية حول أداء السلطات المختلفة التي تولت مقاليد الحكم في مصر خلال السنوات الأربع الأخيرة بشأن حرية الإبداع والتعبير الفني.

انتهاكات حرية التعبير الفني لعام ٢٠١١

السينما:

- **فيلم المسافر**

في مارس ٢٠١١ اعترضت الرقابة على ٣ مشاهد من فيلم المسافر، والذي كان من المقرر عرضه في شهر يوليو من نفس السنة، وكان اعتراض الرقابة يتمثل في احتواء أحد المشاهد على علاقة حميمة بين رجل و امرأة بشكل صريح، ومشهد آخر يتفوه فيه أحد الشخصيات بلفظ خارج، ومشهد ثالث لأم تقوم بإرضاع ابنها. و رفض مخرج الفيلم "أحمد ماهر" حذف أي مشهد من مشاهد الفيلم لأهميتها وتأثيرها على باقي الأحداث. واستمر رفض الرقابة للتصريح للفيلم بدون إجراء التعديلات المطلوبة من ناحية و إصرار المخرج "أحمد ماهر" على الاحتفاظ بالمشاهد لأهميتها من ناحية، وتأثيرها على باقي الأحداث من ناحية أخرى، وصرّح "ماهر" أن "سيد خطاب"، رئيس هيئة الرقابة على المصنفات الفنية -آنذاك-، رأى استحالة عرض هذه المشاهد تجارياً للجمهور العادي.

إلا أن "سيد خطاب" صرّح بعد ذلك أنه لم يحدث أي شيء مما ادعاه المخرج "أحمد ماهر"، وأن هذه هي طريقته للدعاية لفيلمه، وأن الرقابة لم تجد أي مشاكل مع مشاهد الفيلم، وبالتالي لن تقوم بحذف أي مشهد و سيتم التصريح بعرض الفيلم تجارياً كاملا و بدون تعديل[١٨].

- **عرض فيلم حائط البطولات بعد منعه في عهد الرئيس الأسبق مبارك بسبب تناوله للضربة الجوية**

قامت جمعية "الفيلم المصرية" في دورتها السنوية السابعة والثلاثون والتي أقيمت في مركز الإبداع الفني بدار الأوبرا المصرية في الفترة من ٣٠ أبريل حتى ٧ مايو٢٠١١ -والتي خصصتها للاحتفال بنجاح ثورة ٢٥ يناير- بعرض الفيلم الروائي الطويل "حائط البطولات" للمخرج "محمد راضي" ضمن برنامج الدورة التي كانت تأخذ شكل مهرجان سينمائي تُعرض فيه أفلام روائية طويلة وأفلام تسجيلية وقصيرة.

كان ذلك هو العرض الأول للفيلم منذ إنتاجه عام ١٩٩٨، والفيلم من بطولة نور الشريف ومحمود ياسين وفاروق الفيشاوي وأحمد بدير ورغدة، وقد عانى الفيلم من المنع على مدار ١٢ عام في ظل حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، وتم تأجيل عرض الفيلم شهر إضافي بعد ذلك لأسباب فنية[١٩] وكان من المخطط عرضه تجارياً في خلال شهور إلا أن الشئون المعنوية للقوات المسلحة قد وافقت على عرض الفيلم تجارياً في سنة ٢٠١٣ مما يطيل مدة منع عرض الفيلم إلى ١٥ سنة بعد إعطاء المخرج عدة ملاحظات تتطلب إعادة تصوير مشاهد معينة حتى تتم إجازته للعرض.

١٨. الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/07/10/180955.html

١٩. المصري اليوم http://www.almasryalyoum.com/news/details/128836

وكانت المشاكل التي واجهها منتج العمل تتمثل في أن هذه المشاهد وتبلغ ١١ مشهد كان من المفترض أن يصورها أحمد بدير ومصطفى شعبان وحنان ترك وحجاج عبد العظيم، ولكن بعد مرور ١٥ عاما على بداية تصوير الفيلم، تغيرت أشكال الفنانين المشاركين في العمل، بالإضافة إلى اعتزال الفنانة حنان ترك التمثيل، ولذلك لم يكن أمامه سوى تصوير المشاهد المفترض إعادتها بأحمد بدير فقط وذلك لعدم تغير ملامحه بشكل كبير[٢٠].

- **اعتراض الرقابة على ألفاظ خارجة في أول فيلم عن الثورة يعرض تجارياً**

في يونيو ٢٠١١ اعترضت الرقابة على احتواء فيلم "١٨ يوم" على بعض الألفاظ الخارجة، والفيلم هو عبارة عن عشر أفلام قصيرة لعشر مخرجين، يحمل كل منها قصة مختلفة حول الثورة من يوم ٢٥ يناير وحتى تنحي مبارك يوم ١١ فبراير، وصرّح "سيد خطاب"، رئيس هيئة الرقابة على المصنفات الفنية –آنذاك-، أن الفيلم كان يحتوي على بعض الألفاظ الخارجة التي لا يمكن عرضها للجمهور، وقد أكد "مروان حامد" مخرج الفيلم "١٩ ١٩" -الجزء الذي يحتوى على الألفاظ- أنه سيقوم بحذف الألفاظ محل الاعتراض، وأنه سيقوم بتغيير المشهد إلى مشهد صامت بحيث يقوم بإيصال الفكرة التي يريد إيصالها، وهي تعرُض المعتقلين السياسيين لإهانات عنيفة من قبل ضباط جهاز أمن الدولة المنحل. وصرّح رئيس جهاز الرقابة بعد ذلك إجازته لعرض الفيلم بعد التعديل[٢١].

- **منع فيلم (مصر هي كورتي) من العرض نهائياً قبل الثورة**

منعت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية في يناير ٢٠١١ الفيلم القصير "مصر هي كورتي" للمخرج "كريم نيقولا" من العرض نهائياً وكان سبب الرقابة لمنع الفيلم هو رؤيتها بأن الفيلم يثير الفتنة ويسئ لسمعة وكيان مصر[٢٢].

- **رفض الرقابة لسيناريو فيلم الوضع تحت السيطرة**

في يناير ٢٠١١ طالب رئيس هيئة الرقابة على المصنفات الفنية الأسبق، سيد خطاب، السيناريست "هاني فوزي" بإجراء بعض التعديلات على سيناريو فيلم "تحت السيطرة" بعد مروره على لجنة القراءة، و قام السيناريست بإجراء التعديلات المطلوبة واستمر رفض السيناريو ٩ أشهر منذ تقديم النسخة المعدلة، بينما أكد رئيس الرقابة أن الفيلم يحتوي على بعض القضايا التي قد تسبب استياء الناس، خاصة فيما يتضمنه بخصوص علاقة الأقباط والمسلمين، وبعد مناقشات بين السيناريست ورئيس الرقابة، تم إحالة الموضوع إلى الدكتور "عماد أبو غازي" الأمين العام لوزارة الثقافة -آنذاك-، و بعد قراءته للسيناريو طلب إجراء تعديلات أخرى من السيناريست، للسماح بتصوير الفيلم وموافقة الرقابة عليه، وقام السيناريست بإجراء هذه التعديلات أيضاً، وبعد إجراء المؤلف للتعديلات، قامت الرقابة برفض الفيلم مره أخرى، وذكرت أن السبب في رفض الفيلم هو الأحداث الأخيرة، التي وقعت في مصر، في

٢٠. اليوم السابع http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1368441#.U15JHpjI9Bl
٢١. اليوم السابع http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=436963&SecID=48&IssueID=64
٢٢. مصراوي http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=97719

إشارة إلى حادثة تفجير كنيسة القديسين التي حدثت في نفس الفترة[٢٣].

- **فيلم "اللعبة العادلة" والتطبيع**

في يناير ٢٠١١ قرر سيد خطاب، رئيس هيئة الرقابة على المصنفات الفنية الأسبق، تأجيل عرض الفيلم الأمريكي "اللعبة العادلة" في مصر والذي يشارك فيه الممثل المصري خالد النبوي، ولم يتضح وقتها سبب التأجيل، بعد ذلك صرّح "ممدوح الليثي" رئيس اتحاد النقابات الفنية أنه إذا قامت الرقابة بالموافقة على هذا الفيلم فإنه من حقه التدخل ومنع عرض الفيلم وهذا ما سيفعله بدون تردد، وكانت مشكلة الفيلم تتمثل في أنه يضم ممثلة إسرائيلية وأكد "ممدوح الليثي" أن لائحة اتحاد النقابات الفنية تحظر التطبيع، وبالتالي فمن حق اتحاد النقابات وقف عرض الفيلم لمشاركة أي ممثل إسرائيلي به مع ممثل مصري، بعد ذلك صرّح "سيد خطاب" بموافقة الرقابة على عرض الفيلم، وبرّر تأجيل الفيلم بسبب عدم اكتمال النسخ، وأكد أن الفيلم حصل على تصريح غير مشروط بالعرض، وبالتالي لا يتضمن أي تعديل وأنه - في رأيه- الفيلم قومي ويأخذ صف العرب وليس كما اتهمه البعض أنه يسيء للعرب[٢٤].

- **رفض الرقابة تصوير فيلم "الخروج من القاهرة" وتأجيل عرضه عامين بعد تصويره**

اتهمت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، في يناير٢٠١١، صناع فيلم "الخروج من القاهرة" بالتحايل ومحاولة تصوير الفيلم بدون تصريح ودون إجازة الرقابة، وكان صنّاع الفيلم قد قاموا بتصويره بالكامل والانتهاء منه وعرضه ضمن فعاليات مهرجان "دبي الدولي" بدون أي تصريح من الرقابة أو الرجوع للجهاز من الأساس، وهو ما يضعهم بالطبع تحت طائلة القانون، ويعطي جهاز الرقابة على المصنفات الفنية الحق في مقاضاتهم وهو ما حدث.

وأعرب، سيد خطاب، رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية الأسبق، في ٢٠١١، أنه تم رفض الفيلم حين تم تقديمه للرقابة، وكان قد تم عرضه على لجنة القراءة بالجهاز تحت اسم "الخروج"، وكان سبب الرفض هو إساءة الفيلم للأديان، ثم قام المخرج "إبراهيم العيسوي" بتقديم الفيلم تحت اسم مختلف وهو «الخروج من القاهرة»، واكتشف جهاز الرقابة أن الفيلم تم البدء في تصويره بالفعل، و تم استدعاء المخرج وكتب إقراراً بعدم التصوير إلا بعد موافقة الرقابة وعمل التعديلات والملاحظات اللازمة على السيناريو، وكانت تلك الملاحظات تتمثل في عدم الإشارة لديانة أسرة إحدى الشخصيات التي كان من المفترض أن تكون ديانتها المسيحية، وحذف ألفاظ السباب والشتائم، بالإضافة إلى حذف مشاهد العري. وهو بالطبع عكس ما حدث، حيث تم الانتهاء من الفيلم بالكامل بعيداً عن الرقابة و ملاحظاتها. إلا أن الرقابة أجازت عرض الفيلم في عام ٢٠١٣ بعد منعه عامين.

- **اعتراض الرقابة على الملابس و الألفاظ في فيلم "الكريسماس"**

٢٣. المصري اليوم http://www.akhbarak.net/articles/761
http://goo.gl/RXwkKT

٢٤. المصري اليوم http://www.almasryalyoum.com/news/details/108097

أبدت لجنة المشاهدة بجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، في ديسمبر٢٠١١، اعتراضها على ملابس الشخصية التي تؤديها الفنانة "علا غانم" في فيلم «الكريسماس» للمخرج محمد حمدي، حيث رأت هيئة الرقابة أنها ملابس غير مناسبة أخلاقياً، وذلك بعد تغيير الرقابة لاسم الفيلم من "دي إن إيه" إلى "الكريسماس"، كما اعترضت الرقابة أيضاً على الألفاظ التي يحتويها الفيلم وتحديداً تلك المتعلقة بالشخصية التي تقوم بها الفنانة علا غانم[٢٥].

- **حذف ستة مشاهد من فيلم "ريكلام"**

في ديسمبر ٢٠١١؛ اعترضت لجنة المشاهدة بجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، على ستة مشاهد من فيلم "ريكلام" للمخرج "على رجب"، وذلك لاحتوائها على كم كبير من العري، وحالات للعنف الجنسي ضد السيدات -حسب وصف جهاز الرقابة- ؛ حيث كان اعتراض الرقابة في المرة الأولى من المشاهدة على مشهدين فقط ثم تطور الموضوع لستة مشاهد، وفي فبراير من عام ٢٠١٢ قرر جهاز الرقابة على المصنفات الفنية إعطاء الفيلم تصريح العرض العام بعد إجراء المخرج للتعديلات المطلوبة[٢٦].

- **دعوى قضائية للمطالبة بوقف عرض فيلم "أنا بضيع يا وديع"**

في سبتمبر ٢٠١١؛ رفع المحامي المصري "عبد الحميد شعلان" دعوى قضائية حملت رقم "٢٥٩٩ إداري" للمطالبة بوقف عرض فيلم "أنا بضيع يا وديع" بتهمة "خدش الحياء، واحتوائه على ألفاظ جنسية لا تليق بالعرض[٢٧].

- **مشاكل رقابية ضد فيلم "الصمت"**

في ديسمبر ٢٠١٠؛ رفع المحامي المصري، نبيه الوحش، دعوى قضائية رقم "١٢٩٣ إداري" للمطالبة بوقف عرض فيلم "الصمت" للمخرجة "إيناس الدغيدي" بتهمة إشاعة الفاحشة، وذلك بسبب تطرق الفيلم لزنا المحارم, وقد صرح نبيه الوحش أنه بعد التحدث مع "سيد خطاب"، رئيس جهاز الرقابة على المصنفات الفنية –آنذاك-، قد اطمئن من أن العمل لن يتم الموافقة عليه، لذلك قام برفع الدعوى وبالفعل قامت إدارة الأفلام بجهاز الرقابة على المصنفات الفنية برفض التصريح للفيلم نهائياً ولكن وفي أكتوبر٢٠١١، أي بعد مرور عشرة شهور خرج التقرير الرقابي لسيناريو فيلم "الصمت" دون حذف أي مشاهد[٢٨].

٢٥. الوفد http://bit.ly/1Bkfkcy

٢٦. مصراوي http://www.masrawy.com/News/Arts/secrets7days/2012/February/4/12576468.aspx

٢٧. ام بي سي http://goo.gl/qfS3ym

٢٨. اليوم السابع http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=509367&#.U1-jepjI9Bk

جرافيتي:

- **الجبس و الغرامة لرسام الجرافيتي على الحلبي**

في أكتوبر ٢٠١١ تم القبض على رسام "الجرافيتي" و عضو حركة ٦ أبريل علي الحلبي أثناء قيامه بالرسم على سور تابع للقوات المسلحة، وهو سور جمعية الوفاء والأمل بمدينة نصر، وتم حبسه سبعة أيام على ذمة التحقيق بتهمة إتلاف منشأة عامة تخص القوات المسلحة، وبعد ذلك تم توقيع غرامة عليه قيمتها ١٨٠٠ جنيه وتم الإفراج عنه[٢٩].

موسيقى:

- **منع المغني "تامر حسني" من دخول ساقية الصاوي**

أعلن محمد عبد المنعم الصاوي مؤسس وصاحب "ساقية الصاوي" في ندوة أقيمت في يناير ٢٠١١ بالساقية حول فيلم "٦٧٨" الذي يناقش ظاهرة التحرش الجنسي في مصر مع صناع الفيلم منع المطرب "تامر حسني" من دخول ساقية الصاوي، وذلك بسبب الإيحاءات الجنسية في أغانيه وأكدت المتحدثة الرسمية باسم "ساقية الصاوي" أن تامر حسني لن يقوم بالغناء في ساقية الصاوي وسيتم رفض حفلاته إلا في حالة تقديمه اعتذار رسمي عن بعض أغانيه.

مطبوعات:

- **منع رواية "أبناء الجبلاوي" من دخول مصر بعد سنتين من صدورها**

صرحت مديرة "دار عين" لمؤسسة حرية الفكر والتعبير بأن رواية "أبناء الجبلاوي" للكاتب "إبراهيم فرغلي" قد عانت من الممارسات الرقابية منذ صدورها، حيث تم طباعتها في البداية في مطابع المنطقة الحرة، وهو الأمر الذي يُخضع أي رواية مصرية للرقابة بشكل تلقائي على عكس طباعة الرواية في مطبعة مصرية، ولكن الرقابة قامت بمنع الرواية، وكان سبب جهاز الرقابة على المطبوعات أن هذه الرواية تُعد تكريس لرواية نجيب محفوظ "أولاد حارتنا" وهي رواية مثيرة للجدل من الأساس، ما حدث بعد ذلك هو أن قامت الدار بإعادة طبع الرواية مرة أخرى، ولكن في مطابع مصرية هذه المرة، وتواجدت الرواية بالمكتبات وتم طباعة أكثر من طبعة منها، وفي ٢٠١٠، سافرت الرواية إلى معرض كتاب في إيران، وعند عودة المتبقي منها إلى مصر، قامت الجهات الرقابية مرة أخرى بمنعها من دخول مصر، دون أي أوراق رسمية تبين سبب المصادرة .

وفي ٢٠١١ تم شحن الرواية -حيث كان هناك نسخ موجودة في مصر لم يتم مصادرتها- لثلاث معارض للكتاب وهم الرياض، أبو ظبي، والدار البيضاء، وذلك عن طريق إحدى شركات الشحن، وعند عودة الرواية إلى مصر، تكرر نفس السيناريو السابق، حيث تم منعها من دخول مصر ولم يتم إرسال أي وثيقة رسمية للدار تشير إلى هذا المنع، أو حتى إبداء الأسباب.

٢٩. الأهرام http://gate.ahram.org.eg/News/130595.aspx

وترى مديرة الدار بأن سبب المنع لدى الجهات الرقابية، هو أن الرواية تتطرق لسوء أداء الدولة المصرية، وتحديداً وزارة الإعلام[٣٠].

- **منع جهاز الرقابة على المطبوعات عدة كتب من دخول مصر**

في أبريل ٢٠١١؛ قام "جهاز الرقابة على المطبوعات" التابع لوزارة الإعلام بمنع "الأعمال الكاملة" للكاتب، جبران خليل جبران، و رواية "هورجارد" للكاتب، رأفت الميهي، من دخول مصر، ومصادرة النسخ الخاصة بها، وذلك بعد شحن تلك الروايات لمعرض الكتاب في أبو ظبي، واختلفت أسباب الجهاز في منع الكتاب، حيث كان اعتراض الجهاز على كتاب (هورجارد) أنه ممنوع من عام ٢٠٠٩ بسبب احتواءه على ألفاظ إباحية على الرغم من تداول الكتاب في مصر، بينما كان اعتراض الجهاز على كتاب "النبي" لجبران خليل جبران هو احتواءه على رسوم مُدرجة في ملفات الرقابة بأنها ممنوعة رغم عدم احتواء تلك النسخة على هذه الرسوم[٣١].

٣٠. موقع مؤسسة حرية الفكر و التعبير http://afteegypt.org/freedom_creativity/2011/04/17/310-afteegypt.html
٣١. الأهرام http://gate.ahram.org.eg/News/60448.aspx

انتهاكات حرية التعبير الفني لعام ٢٠١٢

سينما

١- رفض سيناريو فيلم (رغيف عيش)

رفضت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية سيناريو فيلم (رغيف عيش) للسيناريست محمد قناوي؛ بعد شهرين من التصوير بحجة أن الفيلم يدعو للتطبيع مع إسرائيل، حيث تدور قصة الفيلم حول ثلاثة أفراد؛ مصري وفلسطيني وإسرائيلي يجمعهم عمل مشترك من أجل المال في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة. ونفى منتج الفيلم الفني "أحمد جرادة"، فكرة التطبيع مع إسرائيل، وأكد أن الفيلم يهدف إلي السلام بين أبناء العالم بعيداً عن الجنس واللون والدين. [٣٢]

٢- فيلم "لا مؤاخذة"

بدأت قصة فيلم "لا مؤاخذة" مع الرقابة في عام ٢٠١٠ عندما رفض جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، الذي كان يرأسه في هذا الوقت "سيد خطاب" سيناريو الفيلم. كان الرفض بحجة الحرص علي الصالح العام وعدم تكدير صفو المجتمع المصري، وعلّل ذلك بأن قصة الفيلم تدور حول العنف الطائفي، والعنف الذي يضج به المجتمع المصري.

يذكر أن قصة الفيلم تدور حول طفل يدين بالدين المسيحي ويذهب لمدرسة أغلب مرتاديها يدينون بالدين الإسلامي، فيضطر إلي إخفاء هويته الدينية تخوفاً من العزل الاجتماعي الذي قد يتعرض له وفوقه العنف الذي يمارس ضد كل أقلية. وقد رأى جاهز الرقابة على المصنفات الفنية أن الفيلم يبالغ في فكرة الاضطهاد القائم علي أساس ديني ولهذا تم رفض الفيلم.

وأعلن مخرج الفيلم "عمرو سلامة" أن الرقابة تتعنت رغم حصول الفيلم علي دعم من وزارة الثقافة. لاحقاً قام سلامة بتعديل مشاهد وتغيير عنوان الفيلم، ومع ذلك ظل الفيلم يُرفض حتى ترأس جهاز الرقابة "أحمد عواض" ووافق علي الفيلم دون طلب أي تعديل فيه أو حذف أي من مشاهده، وتم عرض الفيلم في بداية ٢٠١٤. [٣٣]

٣- حذف أغنية من فيلم "عبده موتة" ودعوى تطالب بوقف عرض فيلم "عبده موتة"

قام منتج فيلم "عبده موتة"، أحمد السبكي، بحذف أغنية "يا طاهرة يا أم الحسن والحسين" لما أثارته من مشكلة لدى المشاهدين. كما أوصت دار الإفتاء بحذف الأغنية صوتاً وصورة "توقيراً لأهل البيت النبوي الكريم" على حد قولها. الجدير بالذكر أن الحذف تم بعد عرض الفيلم في دور العرض، مما اضطر المنتج لسحب جميع النسخ بالسوق. [٣٤]

٣٢. الأهرام- http://gate.ahram.org.eg/News/216307.aspx

٣٣. السينما. كوم elcinema.com

٣٤. الدستور- http://goo.gl/BN7hPN

في سياق متصل أقام محمد عبد القادر المحامي دعوي قضائية رقم "٧٦٦٥ إداري" أمام محكمة القضاء الإداري، ضد كل من رئيس هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية ووزير الثقافة، طالب فيها بوقف عرض فيلم "عبده موتة" لأنه يري إن الفيلم يشجع علي البلطجة وأعمال العنف.[٣٥]

٤- جدل حول فيلم "علي واحدة ونص"

تقدم عدد من الصحفيين ببلاغ إلي النائب العام ضد رئيس هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية ووزير الثقافة للمطالبة بالتحقيق معهما، ووقف عرض فيلم "علي واحدة ونص" حيث اعتبروا أن الفيلم يسيء للعاملين والعاملات بمهنة الصحافة، وذلك لأن أحداث الفيلم تدور حول صحفية تتحول إلي راقصة في ملهى ليلي.

يذكر أن رئيس هيئة الرقابة "سيد خطاب" -آنذاك- أكد أن الفيلم ليس به ما هو مسيء ولذلك لن يتم منعه. في حين أن الأزهر أصدر بياناً يحث فيه المصريين علي عدم مشاهدة الفيلم لما يحويه من تجاوزات خادشة للحياء. [٣٦]

٥- رفض ١٠ سيناريوهات من قبل هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية

في عام ٢٠١٢ صرّح "سيد خطاب"، رئيس هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية -آنذاك-، أنه تم رفض ١٠ سيناريوهات من مجموع ٦٠٠ في بداية عهد الرئيس السابق "محمد مرسي"، وقال إن الأفلام رُفضت لأن بها ما قد يسبب الوقيعة بين المصريين ولأنها تمس الآداب العامة المتعارف عليها.[٣٧]

٦- الرقابة المصرية ترفض فيلم "صدفة لقيتني"

رفضت هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية سيناريو فيلم "صدفة لقيتني" لأنه يسخر من الرئيس الأسبق مبارك ونظامه. وأعلن مخرج الفيلم "يوسف أبو سيف" أن السيناريو يدور حول قصة الرئيس الأسبق "مبارك" في إطار ساخر، وصدفة توليه الرئاسة وفساد نظامه وسقوطه في فبراير ٢٠١١. [٣٨]

٧- تقييم فيلم "واحد صحيح" مرتين

في بداية سنة ٢٠١١ وافقت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية على التصريح الخاص بفيلم "واحد صحيح" بشرط حذف بعض المشاهد التي رأت الرقابة أنها تحتوي علي ألفاظ إباحية صريحة، ومشهد آخر يحتوي علي تفاصيل جنسية. وبعد عرض الفيلم تجارياً تم توجيه لوم لهيئة الرقابة بدعوى أن الفيلم أزعج بعض المشاهدين، وذلك لأنهم رأوا أن حوار الفيلم يحتوي علي كلمات خارجة، وعلى أثر ذلك تم تقييمه مرة أخري من رئيس هيئة الرقابة

٣٥. أخبارك http://goo.gl/tpASFJ

٣٦. الجزيرة http://bit.ly/1tCmZlj

٣٧. البديل http://elbadil.com/2012/08/16/59867

٣٨. العربية http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/25/228251.html

السابق "سيد خطاب" وصرّح أن الفيلم لا يحتوي علي كلمات تمس الأخلاق العامة.[٣٩]

٨- دعوى قضائية ضد الفنان "عادل إمام" تتهمه بازدراء الأديان لتاريخه الفني

أيدت محكمة جنح الهرم الحكم صادر ضد الفنان عادل إمام بسبب دعوى أقامها أحد المحامين، يتهمه فيها بازدراء الأديان والإساءة للإسلام في مجمل أعماله الفنية، وصدر حكم بحبسه ٣ أشهر وكفالة مائة جنية. مما دعا محامي الفنان "عادل إمام" لتقديم استئناف على الحكم، وبالفعل تم قبول الاستئناف والحكم ببراءته من ما هو منسوب إليه. [٤٠]

٩- بعد ٤٣ عام من عرضه، الرقابة على المصنفات الفنية تمنع عرض فيلم "أبي فوق الشجرة" علي التلفزيون المصري.

قررت لجنة الرقابة بإتحاد الإذاعة والتليفزيون منع عرض فيلم "أبي فوق الشجرة" عبر قنوات التلفزيون المصري، جاء ذلك في ضوء قرار اللجنة بإعادة تقييم جميع الأفلام التي يتم عرضها على شاشة التلفزيون المصري، وحذف ما لا يليق فيها من مشاهد حميمة أو خلافه، وبررت اللجنة منع عرض الفيلم بسبب ما يحتويه من مشاهد إثارة. يُذكر أن فيلم "أبي فوق الشجرة" من إنتاج ١٩٦٩، وأن قرار المنع يأتي بعد مرور ٤٣ عام على إنتاج الفيلم.[٤١]

١٠- إدارة مهرجان القاهرة السينمائي الدولي تقرر منع عرض الفيلم السوري "العاشق"

قررت إدارة مهرجان القاهرة السينمائي الدولي منع عرض الفيلم السوري "العاشق" في دورتها الخامسة والثلاثين لأسباب سياسية. يُذكر أن فيلم "العاشق" أخرجه وكتب نصه المخرج السوري عبد اللطيف عبد الحميد ومن بطولة عبد المنعم عمايري و ديمة قندلفت وجمال العلي وفادي صبيح وقيس شيخ نجيب ومن إنتاج المؤسسة العامة للسينما السورية[٤٢].

١٣- منع العرض العام لأفلام مشاريع التخرج لطلاب معهد السينما إلا بعد التأكد من مضمونها

قرر د.عادل يحي، عميد المعهد العالي للسينما، منع العرض العام لأفلام مشاريع التخرج لدفعة عام ٢٠١٢، وبرّر عميد المعهد القرار بأن لجنة التحكيم لابد لها أن تتأكد من محتوي الأفلام، لتحدد ما إذا كان مناسباً للعرض علي الجمهور أم لا..[٤٣]

٣٩. السينما.كوم http://www.elcinema.com/news/nw678925174
٤٠. مؤسسة حُرية الفكر والتعبير
٤١. العربية http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/02/204941.html
٤٢. http://www.al-akhbar.com/node/177650
٤٣. مؤسسة حرية الفكر والتعبير

مسلسلات

١- مسلسل "ابن موت"

اعترض رئيس هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية الأسبق "سيد خطاب" علي أحد المشاهد في مسلسل "ابن موت"، المشهد كان عبارة عن تمثيل لحادثة اغتصاب، وقد تم حذف المشهد بحجة أن الممثلة كانت ترتدي ملابس قصيرة جداً لا تليق بمسلسل يُعرض في شهر رمضان الكريم، مما اضطر مخرج العمل "سمير سيف" لإعادة تصوير المشهد.[٤٤]

٢- حذف مشاهد من مسلسل "كيد النسا"

حذفت هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية بعض المشاهد من الجزء الثاني من مسلسل "كيد النسا"، حيث ظهرت أحد المشاركات بالعمل وهي ترتدي "مايوه" علي احدي حمامات السباحة، حيث رأت هيئة الرقابة أن تلك المشاهد لا تليق بمسلسل يُعرض في شهر رمضان حفاظاً علي مشاعر الصائمين.[٤٥]

٣- مسلسل "الصفعة"

واجه مسلسل "الصفعة" مشاكل مع هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، حيث تم الاعتراض علي مجموعة من المشاهد بحجة أن أحد الممثلات ترتدي ملابس جريئة، وأن حركاتها لا تتناسب مع عرض المسلسل في شهر رمضان. وتجنباً لمنع المسلسل، قرر مخرجه "مجدي أبو عميرة" إعادة تصوير المشاهد موضوع الخلاف.[٤٦]

٤- مسلسل "كاريوكا"

طالبت هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية بتقليل عدد الرقصات التي يحتويها مسلسل "كاريوكا"، الذي يجسد حياة الفنانة "تحية كاريوكا" ليتم الموافقة علي عرضه، جاء الطلب بحجة أن المسلسل يُعرض في شهر رمضان. بينما اختلف الوضع بالنسبة للتليفزيون المصري الذي قرر منع عرض المسلسل بشكل كامل، بحجة أنه لا يتناسب مع شهر رمضان.[٤٧]

٤٤. البوابة http://goo.gl/QsZF1G
٤٥. أخبارك http://www.akhbarak.net/news/2012/07/04/1052348
٤٦. الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/300618.html
٤٧. الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/300618.html

٥- مسلسل "البحر والعطشانة"

قامت لجنة الرقابة باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري بسحب مسلسل "البحر والعطشانة" من خريطة المسلسلات التي من المفترض عرضها في شهر رمضان. علي قناتي "نايل لايف ونايل دراما". وذلك بحجة أن قصة المسلسل تضم شخصية رجل دين ينضم للبرلمان ويصل لموقعه بالرشوة والضحك علي الفقراء؛ وقد صرح "محمد الغيطي" أن لجنة الرقابة بالتليفزيون المصري كتبت تقرير غير معلن جاء فيه أن هذا المسلسل قد يستفز جماعة الإخوان المسلمين التي كانت على رأس السلطة آنذاك، حسب تعبيره.[٤٨]

٦- مسلسل "المزرعة"

رفضت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية إعطاء التصاريح اللازمة لتصوير مسلسل "المزرعة" للكاتب "محسن الجلاد"، وهو مسلسل كوميدي تدور أحداثه داخل سجن "مزرعة طرة"، ويتناول شخصية الرئيس الأسبق "حسني مبارك" وأسرته وكبار معاونيه. وقرر جهاز الرقابة إرجاء الموافقة على التصريح بتصوير المسلسل حتى يتم الحكم بشكل نهائي على مبارك ورموز نظامه، وبعد صدور حكم المحكمة على مبارك بالسجن المؤبد، طالبت هيئة الرقابة صنّاع المسلسل بحذف شخصية "مبارك" من السيناريو، وتغيير أسماء الشخصيات التي ترمز لأبناء مبارك وزوجته، وكذلك تغيير أسماء بعض رموز النظام مثل حبيب العادلي (وزير الداخلية الأسبق) وفتحي سرور(رئيس مجلس الشعب المصري الأسبق) و زكريا عزمي (رئيس ديوان رئيس الجمهورية الأسبق). ولم يتم تصوير المسلسل حتى كتابة هذا التقرير.[٤٩]

مسرح

ساقية الصاوي تمنع عرضاً من المشاركة في مهرجان مسرحي

تعرضت فرقة "ولسه" للعروض المسرحية إلى المنع النهائي من العرض داخل ساقية الصاوي، وذلك أثناء فعاليات مهرجان الساقية السابع "للمونودراما"، حيث اعترضت لجنة التحكيم على جملة في العرض وقامت بإيقافه ولم تسمح باستكماله وتم استبعاده من المهرجان. [٥٠]

جرافيتي

١- الرسم مش إجرام

ألقت قوات الأمن بمحافظة قنا القبض على ثلاثة طلاب بالمرحلة الثانوية أثناء قيامهم برسم "جرافيتي" تحت عنوان

٤٨. دنيا الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/300618.htm
٤٩. هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية
٥٠. مؤسسة حرية الفكر والتعبير

"الرسم مش إجرام" في أحد الميادين، ووُجهت لهم تهمة الانتماء لمجموعة "أولتراس زملكاوي"، وتم إخلاء سبيلهم في نفس اليوم.[٥١]

٢- القبض علي طالب بالفيوم لرسمه "جرافيتي"

ألقى أحد ضباط الأمن بمحافظة الفيوم القبض على الطالب بالصف الثاني الثانوي، منير العادلي، أثناء قيامه برسم "جرافيتي" عن "أولتراس ديفلز" على سور مدرسته، ووُجهت له تهمة تشويه سور المدرسة، وتم الإفراج عنه بعد قيام زملائه بمظاهرة تضم العشرات أمام مجمع محاكم الفيوم.[٥٢]

٣- أنا إبريلي

ألقت قوات الأمن بمحافظة المنيا القبض على الناشط إسلام نجيب، عضو حركة "٦ أبريل"، أثناء رسمه "جرافيتي" "أنا إبريلي" في إطار حملة أطلقتها حركة "٦ إبريل". بينما قام أعضاء الحركة بتنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية حتى تم الإفراج عنه. [٥٣]

٥١. الدستور goo.gl/aFqhkh
٥٢. الوطن http://bit.ly/1CEZjPU
٥٣. الشروق http://bit.ly/1oU5R30

اعتمدت الدراسة في حصر وقائع انتهاكات حرية الإبداع والتعبير الفني لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على «مؤشر حرية التعبير» التابع لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، والذي يقوم بحصر ورصد انتهاكات حرية التعبير كافة[٥٤]

انتهاكات حرية التعبير الفني لعام ٢٠١٣

سينما

١- لجنة المشاهدة بالرقابة على المصنفات الفنية تحذف مشهد مقدمة فيلم "توم وجيمي"

قامت لجنة المشاهدة بهيئة الرقابة علي المصنفات الفنية بحذف مشهد من مقدمة فيلم "توم وجيمي" بحجة إنه يخل بالآداب العامة.

٢- لجنة المشاهدة بالرقابة على المصنفات الفنية تحذف جزء من أغنية فيلم "كلبي دليلي"

قامت لجنة المشاهدة بهيئة الرقابة على المصنفات الفنية برفض جزء من أغنية ضمن أحداث فيلم «كلبي دليلي»، بحجة أن كلمات الأغنية مسيئة للإسلام، وتخوفاً من إثارة الجماعات المتطرفة دينياً، مما أدي إلي حذف الأغنية والمشهد بالكامل من قبل صنّاع الفيلم، وتم عرضه لاحقاً بدونها.

٣- لجنة المشاهدة بالرقابة على المصنفات الفنية تحذف مشهد للفنانة "علا غانم" من فيلم "البرنسيسة"

قامت لجنة المشاهدة بهيئة الرقابة على المصنفات الفنية، برفض أحد مشاهد فيلم "البرنسيسة" للفنانة "علا غانم"، بحجة أن المشهد مخل بالآداب العامة وخادش لحياء الأسرة المصرية، ويتضمن المشهد ظهور علا غانم وهي تقوم مع أخريات «بأعمال نظافة شخصية نسائية» وقال عبد الستار فتحي رئيس هيئة الرقابة علي المصنفات الفنية، أنه مشهد غير مبرر، وعدم وجوده لن يغير في سياق أحداث الفيلم، ووصفت اللجنة المشهد بأنه "مقزز ومبالغ في أدائه بدرجة تثير الاشمئزاز".

٥٤. مؤشر حرية الرأي والتعبير هو موقع يهدف إلى رصد وتوثيق اوضاع حرية الرأي والتعبير في مصر، ويعتمد في ذلك على عدد من آليات الرصد، منها الأحكام الصادرة من المحاكم المصرية والتي تمكن الفريق القانوني على الحصول على نسخة منها، هذا بالإضافة إلى الشكاوى التي تتلقاها المؤسسة، والمقابلات الفردية مع الضحايا، بالإضافة إلى الأرشيف الصحفي والتأكد من صحة الأخبار. كما نشير إلى أن المؤشر لا يرصد كافة الإنتهاكات، بل يحتوي الموقع فقط على الإنتهاكات التي إستطاعت مؤسسة حرية الفكر والتعبير الوصول والتحقق منها.
http://fexi.afteegypt.org

٤- الرقابة تعترض على فيلم" أسرار عائلية"

طالب عبد الستار فتحي، القائم بأعمال رئيس هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، السيناريست هاني فوزي، بإجراء بعض التعديلات على سيناريو فيلم "أسرار عائلية"، وذلك لأن لجنة القراءة اعتبرت فيلم «أسرار عائلية» يتنافى مع الآداب العامة لتناوله قضايا حساسة تحمل جرأة واضحة بحجة أنه يتناول قصة شاب مثلي، وأخطرت فوزي بضرورة إجراء بعض التعديلات على النص. وبالفعل أخذ هاني فوزي ملاحظات الرقابة وأجراها وتم عرض الفيلم تجارياً في مقتبل سنة ٢٠١٤.

٥- فيلم "عن يهود مصر"

منع جهاز الأمن الوطني، فيلم "عن يهود مصر" للمخرج أمير رمسيس من العرض العام، ورفض تجديد ترخيصه، وأعلن" رمسيس" أن الفيلم تم عرضه بالفعل من قبل بعد أن نال الموافقة الرقابية دون ملاحظات، حيث عُرض في (بانوراما الفيلم الأوروبي)، بالإضافة إلى عرضه في أكثر من مهرجان. أصر مخرج ومنتج الفيلم على عرضه، وتناول الإعلام قضية الفيلم بشكل مكثف، كما عملت مجموعة من المنظمات الحقوقية المهتمة بحرية الإبداع ومجموعات من المثقفين على دعم حقهما في عرض الفيلم وتم عرض الفيلم للجماهير بدون أي مشاكل في عرضه داخل مصر وخارجها.

مسلسلات

الأزهر يرفض مسلسل «أسماء»

منعت هيئة كبار العلماء بالأزهر، إنتاج المسلسل الديني "أسماء" وتم تأجيله لأجل غير مسمى، وذلك بحجة تناوله لخلافات بين أشخاص مسلمين و مسيحيين، وعرضه لأحداث حرق كنائس، حيث رأت الهيئة أن التعرض لمثل هذا الموضوع من شأنه أن يزيد البلاد انقساماً ويساهم في تهييج الرأي العام، خصوصًا لتشابه الأحداث مع ما يجري حالياً.

جرافيتي

١- إلقاء القبض على ثلاثة رسامين لقيامهم بالرسم على الحائط

ألقت قوات أمن محافظة القاهرة القبض على كلاً من "أحمد سليم عبد الستار – سمير رمزي صلاح الدين – محمد طه عبد الستار"، مساء الأحد ١ ديسمبر، أثناء قيامهم برسم "الجرافيتي" على الحائط بنفق شبرا، وتم احتجازهم بقسم شبرا، ثم تحويلهم إلى مجمع محاكم الجلاء، التي قامت بإعادتهم مرة أخرى إلى القسم للتحري عنهم، تمهيدًا لعرضهم على نيابة شبرا الجزئية. و أخلت نيابة شبرا الجزئية، يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر، سبيلهم بضمان محل إقامتهم، في القضية رقم ٥٩٨٢ لسنة ٢٠١٣ جنح شبرا، وذلك بعد التأكد من عدم وجود رسم على الحائط محل الواقعة.

مطبوعات

"أمن الدولة العليا" تستدعي الروائي «يوسف زيدان» للتحقيق

استدعت نيابة أمن الدولة العليا صباح الاثنين ١٨ فبراير ٢٠١٣، الروائي يوسف زيدان للمثول أمامها الثلاثاء ١٩ فبراير ٢٠١٣، وذلك للتحقيق في القضية رقم ٦٨٦ لسنة ٢٠١٠ أمن دولة عليا، والتي حركها البلاغ المقدم ضده من مجمع البحوث الإسلامية، والتي تتهمه بازدراء المسيحية في مؤلفاته.

انتهاكات حرية التعبير الفني لعام ٢٠١٤

موسيقى

١- إلغاء حفلة للمطرب رامي عصام في معرض الكتاب

تم إلغاء حفلة للمطرب رامي عصام في معرض الكتاب، الثلاثاء الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٤، وذلك بعد بدأها ب ٢٠ دقيقة فور غناءه أغنية "حرية" وعدد من أغاني ثورة ٢٥ يناير.

٢- محمد محسن-احتفالية عيد الفن

مُنع الفنان محمد محسن من المشاركة في احتفالية "عيد الفن"، وذلك بعد استعداده للمشاركة بالاحتفالية، ولكنه فوجيء بتوقيفه من خلال شخصين من رئاسة الجمهورية تحت تبرير "تم منعك لأسباب أمنية".

مطبوعات

الحكم بحبس "كرم صابر" الكاتب والحقوقي

أيدت محكمة جنح ببا ببني سويف، الثلاثاء الموافق ١١ مارس ٢٠١٤، الحكم الصادر ضد الكاتب والحقوقي "كرم صابر" مدير مركز الأرض لحقوق الإنسان، حيث قضت المحكمة بتاريخ ١٣ يونيه ٢٠١٣ بحبسه خمس سنوات وكفالة ١٠٠٠ جنيهًا؛ في القضية رقم ٨٧٢٩ لسنة ٢٠١٣، وذلك بسبب مجموعته القصصية "أين الله"، والتي صدرت في ٢٠١١، حيث اتهمه عدد من المواطنين بسب الذات الإلهية والدعوة للإلحاد.

وتعود وقائع القضية إلى ١٢ أبريل ٢٠١١ عندما قام عدد من المواطنين بمحافظة بني سويف بتقديم بلاغ يحمل رقم ٦٠٠ لسنة ٢٠١١ إلى المحامي العام لنيابات بني سويف، يتهمون فيه "كرم صابر" بإصدار مجموعة قصصية تحمل اسم "أين الله"، تحتوي على ١١ قصة، تدعو إلى الإلحاد وسب الذات الإلهية وتحض على الفتن وإهدار الدماء.

سينما

١-فيلم نوح

بعد أن أعلنت مؤسسة الأزهر رفضها لعرض فيلم (نوح) للمخرج دارين آرنوفسكي الذي يجسد خلاله شخصية النبي نوح، وأوضحت المؤسسة رفضها بحجة أنه يتنافى مع مقامات الأنبياء والرسل، ويمس الجانب العقائدي وثوابت الشريعة، ويستفز مشاعر المؤمنين. وبناءاً عليه عقب الرئيس السابق للرقابة علي المصنفات الفنية "أحمد عواض" أن الرقابة سوف تتعامل مع الأمر وفقًا للقانون، وهو تصريح يقود إلى اتجاه واحد قد يؤدي إلي منع عرض الفيلم في مصر.

٢- فيلم حلاوة روح

بعد عرض فيلم "حلاوة روح" في دور عرض السينما داخل مصر وخارجها، وُجهت موجة غضب ضد القائمين علي إنتاج وإخراج الفيلم من قبل الجمهور، وصلت إلى حد تدخل رئيس الوزراء، إبراهيم محلب، الذي أصدر قراراً بمنع عرض الفيلم، وذلك أيضاً بعد أن تم منع عرض الفيلم في دولة قطر بسبب ما يحتويه من مشاهد تخدش الحياء العام. وهو ما دفع الحكومة المصرية للتدخل بحجة تأثيره الكبير علي سمعة المصريين.